العـــــــدد (32)،مارس ٢٠٢٥، ص ص ٤٦ – ٨٩

الأبعاد الاجتماعية في الخداع والتدليس بمهنة المحاماة في محاكم الأحوال الشخصية بالمجتمع السعودي

إعداد الباحثين

الباحث الرئيسي : عزيزة سعيد علي القحطاني

قوات الدفاع الجوي- السعودية

الباحث المشارك : المحامي محمد مقبل لافي الجهني

السعودية

الأبعاد الاجتماعية في الخداع والتدليس بمهنة المحاماة في محاكم الأحوال الشخصية بالمجتمع السعودي

عزيزة سعيد علي القحطاني ، محمد مقبل لافي الجهني

ملخـــــــص

هدفت الدراسة الي معرفة لأبعاد الاجتماعية في الخداع والتدليس بمهنة المحاماة في محاكم الأحوال الشخصية بالمجتمع السعودي. وباستخدام المنهج التحليلي ، قد أظهرت الدراسة مايلي :١) تُعتبر مهنة المحاماة، شأنها شأن سائر المهن، عرضة لوجود بعض الأفراد الذين يمارسون أساليب الاحتيال والخداع، ويتحايلون على الأنظمة والقوانين بما يخالف الأخلاقيات المهنية والمعايير القانونية الراسخة.٢) تشكِّل ممارسات الخداع والتدليس انتهاكًا جسيمًا يُؤثر سلبًا على سير العدالة، حيث تُسهم في تعطيل الفصل في الدعاوى القضائية وإطالة أمدها، بما يُفضي إلى زيادة التعقيدات الإجرائية وإعاقة تحقيق العدالة الناجزة.٣) تتمظهر الأبعاد الاجتماعية للظاهرة في تفكك الروابط الأسرية وتصاعد حدة النزاعات العائلية، إلى جانب تراجع مستوى الثقة في المؤسسات القانونية وهشاشة مكانتها في الوعي المجتمعي.

وفي ضوء هذه النتائج ، توصي الدراسة بمايلي :١-تعديل المادة الثالثة عشرة من نظام المحاماة على أن تصبح : مع مراعاة ما ورد في المادة الثانية عشرة، للمحامي أن يسلك الطرق التي يراها مناسبة وفعالة في الدفاع عن موكله، بشرط ألا تتضمن هذه الطرق أي شكل من أشكال الكذب أو الغش أو الخداع أو التضليل، وأن تلتزم بأحكام الأنظمة وأخلاقيات المهنة، ولا تجوز مساءلته عما يورده في مرافعته كتابياً أو مشافهة مما يستلزمه حق الدفاع المشروع، طالما كان ذلك ضمن الحدود النظامية والأخلاقية المقررة.٢) تعزيز الرقابة القانونية والأخلاقية على أداء المحامين من خلال إنشاء آليات رقابية متطورة وفعّالة، وتفعيل العقوبات الرادعة بحق المخالفين، بما يضمن الالتزام التام بأحكام الأنظمة ومعايير أخلاقيات المهنة.

الكلمات المفتاحية **: الخداع والتدليس ، مهنة المحاماة، الأحوال الشخصية**

Social Dimensions of Deception and Fraud in the Legal Profession in Personal Status Courts in Saudi Society

Aziza Saeed Ali Al-Qahtani
Mohammed Muqbil Lafi Al-Jahni

Abstract

The study aimed to identify the social dimensions of deception and fraud in the legal profession in personal status courts in Saudi society. Using the analytical approach, the study showed the following: 1) The legal profession, like all professions, is vulnerable to the presence of some individuals who practice fraud and deception methods, and circumvent systems and laws in violation of professional ethics and established legal standards. 2) Deception and fraud practices constitute a serious violation that negatively affects the course of justice, as they contribute to disrupting the adjudication of lawsuits and prolonging their duration, which leads to increased procedural complexities and hindering the achievement of prompt justice. 3) The social dimensions of the phenomenon are manifested in the disintegration of family ties and the escalation of family disputes, in addition to the decline in the level of trust in legal institutions and the fragility of their position in societal awareness.

In light of these results, the study recommends the following: 1- Amending Article Thirteen of the Lawyers' Law to become: Taking into account what is stated in Article Twelve, the lawyer may use the methods he deems appropriate and effective in defending his client, provided that these methods do not include any form of lying, fraud, deception or misleading, and that they adhere to the provisions of the regulations and ethics of the profession, and he may not be held accountable for what he includes in his written or oral pleadings that are required by the right to legitimate defense, as long as this is within the established regulatory and ethical limits. 2) Strengthening legal and ethical oversight of the performance of lawyers by establishing advanced and effective oversight mechanisms, and activating deterrent penalties against violators, in a manner that ensures full compliance with the provisions of the regulations and standards of professional ethics.

Keywords: Deception and fraud, the legal profession, personal statu

المقـــدمـــة:

تُعد مهنة المحاماة من المهن النبيلة التي تسهم بشكل أساسي في تحقيق العدالة وصيانة الحقوق، إذ إنها تعكس التزام المحامي بالعمل وفقًا للقوانين والأخلاقيات التي تضمن نزاهة المنظومة القضائية. ومع ذلك قد تشوب هذه المهنة بعض الممارسات السلبية التي تؤثر على أدائها ودورها المحوري، ومن أبرز هذه الممارسات الخداع والتدليس، خاصة في محاكم الأحوال الشخصية، التي تُعد من أكثر المحاكم تأثيرًا على حياة الأفراد والعائلات.

في المجتمع السعودي ترتبط محاكم الأحوال الشخصية بقضايا حساسة مثل الزواج، الطلاق، الحضانة، والنفقة، مما يجعل نزاهة العمل القانوني فيها أمرًا بالغ الأهمية، إلا أن اللجوء إلى الخداع والتدليس من قِبَل بعض المحامين لا يقتصر أثره على الأطراف المتنازعة بل يمتد ليؤثر على سير العدالة وسمعة النظام القضائي، فضلًا عن الأبعاد الاجتماعية التي قد تترتب على ذلك كتعقيد النزاعات الأسرية وزيادة الانقسامات المجتمعية.

يسعى هذا البحث إلى دراسة هذه الظاهرة من منظور اجتماعي وقانوني، محاولًا الكشف عن أسبابها وأساليبها وآثارها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع، كما يهدف إلى اقتراح حلول من شأنها تعزيز النزاهة المهنية وتقوية الثقة في النظام القضائي، بما يضمن تحقيق التوازن بين المصالح وحماية الحقوق وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية والأنظمة السارية.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على واحدة من أكثر القضايا تأثيرًا على مهنة المحاماة ومحاكم الأحوال الشخصية، وهي ظاهرة الخداع والتدليس، وتُبرز الدراسة تأثير هذه الممارسات ليس فقط على سير العدالة وإضعاف الثقة بالنظام القضائي، بل تمتد آثارها لتشمل الأسرة والمجتمع ككل، مما يؤدي إلى تفاقم النزاعات الأسرية وزيادة تفكك الروابط الاجتماعية، كما تسهم الدراسة في تقديم رؤية شاملة لمعالجة هذه الظاهرة من خلال تعزيز القيم الأخلاقية في مهنة المحاماة، واقتراح سبل للوقاية والرقابة، وبهذا تهدف الدراسة إلى دعم الجهود المبذولة لتحقيق العدالة وتعزيز استقرار الأسرة والمجتمع، وفقًا لما تقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة السعودية.

مشكلة الدراسة:

يشكل الخداع والتدليس في مهنة المحاماة تحديًا كبيرًا أمام تحقيق العدالة، خاصة في محاكم الأحوال الشخصية التي تتعامل مع قضايا حساسة تمس الأسرة والمجتمع، ويتمثل الخطر في استغلال بعض المحامين الثغرات القانونية أو تقديم معلومات مضللة لتحقيق مكاسب شخصية على حساب حقوق الأطراف المتنازعة، وهذه الممارسات لا تؤدي فقط إلى تعقيد النزاعات وتأخير البت فيها، بل تسهم أيضًا في زعزعة الثقة بالنظام القضائي وخلق آثار اجتماعية سلبية مثل تفكك الأسر وزيادة الانقسامات المجتمعية.

تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيسي:

ما أثر الخداع والتدليس في مهنة المحاماة بمحاكم الأحوال الشخصية على الأسرة والمجتمع السعودي؟

التساؤلات الفرعية:

١) ما هي مظاهر وأساليب الخداع والتدليس التي يمارسها بعض المحامين في محاكم الأحوال الشخصية؟

٢) كيف تؤثر هذه الممارسات على سير العدالة وفعالية النظام القضائي؟

٣) ما الأبعاد الاجتماعية المترتبة على الخداع والتدليس في قضايا الأحوال الشخصية؟

٤) ما الوسائل الممكنة للحد من هذه الظاهرة وتعزيز النزاهة في مهنة المحاماة؟

فروض الدراسة:

١) يوجد ارتباط إيجابي بين ضعف الرقابة القانونية والأخلاقية وبين انتشار ممارسات الخداع والتدليس في مهنة المحاماة بمحاكم الأحوال الشخصية.

٢) لظاهرة الخداع والتدليس آثار اجتماعية سلبية تتمثل في تفكك الأسر وزيادة النزاعات العائلية، بالإضافة إلى ضعف الثقة بالنظام القضائي.

٣) تعزيز الرقابة القانونية والأخلاقية على مهنة المحاماة يمكن أن يُسهم في تقليل انتشار ظاهرة الخداع والتدليس في محاكم الأحوال الشخصية.

٤) إجراء برامج تدريبية مكثفة تهدف إلى تعزيز الالتزام بالأخلاقيات المهنية لدى المحامين يمكن أن يحد من ممارسات الخداع والتدليس.

تقسيم البحث:

❖ **المبحث التمهيدي: تعريف الخداع والتدليس في السياق القانوني.**

المطلب الأول: ماهية الخداع والتدليس في القانون والشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: نطاق التدليس والفرق بين التدليس والاحتيال.

❖ **المبحث الأول: مهنة المحاماة وأخلاقياتها في المملكة العربية السعودية**

المطلب الأول: أخلاقيات المهنة والميثاق الأخلاقي للمحامين.

المطلب الثاني: حقوق وواجبات المحامي.

❖ **المبحث الثاني: الخداع والتدليس في مهنة المحاماة بمحاكم الأحوال الشخصية وآثارهما الاجتماعية.**

المطلب الأول: مظاهر الخداع والتدليس في مهنة المحاماة بمحاكم الأحوال الشخصية.

المطلب الثاني: الأبعاد الاجتماعية والتداعيات المترتبة على الخداع والتدليس في محاكم الأحوال الشخصية.

المبحث التمهيدي: تعريف الخداع والتدليس في السياق القانوني

المطلب الأول: ماهية الخداع والتدليس بمهنة المحاماة.

تمـــهيد:

تُعَدُّ مهنة المحاماة من الركائز الأساسية في النظام القضائي، حيث يتولى المحامون تقديم المشورة القانونية والدفاع عن حقوق الأفراد أمام القضاء، ومع ذلك قد يواجه هذا المجال بعض الممارسات غير الأخلاقية، مثل الخداع والتدليس، التي تؤثر سلبًا على نزاهة العدالة.

الفرع الأول: مدلول التدليس والخداع بمهنة المحاماة في الشريعة الإسلامية

أولاً: ماهية التدليس في اللغة

التدليس في اللغة: يطلق على الظلمة، والخديعة، وعدم تبيين العيب فقد جاء في معجم المقاييس: "لَا يُدَالِسُ، أَيْ لَا يُخَادِعُ وَمِنْهُ التَّدْلِيسُ فِي الْبَيْعِ، وَهُوَ أَنْ يَبِيعَهُ مِنْ غَيْرِ إِبَانَةٍ عَنْ

عَيْبِهِ، فَكَأَنَّهُ خَادَعَهُ وَأَتَاهُ بِهِ فِي ظَلَامٍ)[١]، وقال ابن منظور: والتَّدْلِيسُ فِي الْبَيْعِ: كِتْمَانُ عَيْبِ السِّلْعَةِ عَنِ الْمُشْتَرِي[٢].

التدليس في الاصطلاح: هو أن يعلم البائع بالعيب ثم يبيع ولا يذكر العيب للمشتري.

وقال **ابن قدامة:** معنى دلس العيب: أي كتمه عن المشتري، مع علمه به. أو غطاه عنه، بما يوهم المشتري عدمه مشتق من الدِلسة، وهي الظلمة. فكأن البائع يستر العيب. وكتمانه جعله في ظلمة، فخفي عن المشتري[٣].

المصطلحات ذات الصلة بالتدليس:

١ – الغش

وهو في اللغة دليل على الضعف في الشيء، والاستعجال فيه، جاء في لسان العرب أن الغش: نقيضُ النَّصْحِ وَهُوَ مأْخوذ مِنَ الغَشَشِ المشرب الكدر[٤].

وفي الاصطلاح: "أن يوهم وجود مفقود مقصود وجوده في المبيع، أو يكتم فقد موجود مقصود فقده[٥].

وعليه فإن الغش أعم من التدليس؛ لكون التدليس خاص بكتمان العيب والغش عام يدخل فيه كتمان العيب، وعدم النصح، وتغيير حقيقة الشيء، فالتدليس نوع من أنواع الغش.

٢ – التغرير:

في اللغة: قال الرازي: (اغْتَرَ) الرَّجُلُ. وَاغْتَرَ بِالشَّيْءِ خُدِعَ بِهِ. وَالْغَرَرُ) بِفَتْحَتَيْنِ الْخَطَرُ... (التَّغْرِيرُ) حَمْلُ النَّفْسِ عَلَى الْغَرَرِ[٦]، وفي لسان العرب: التَّغرَّة مَصْدَرُ غَرَرْته إذا ألقيته فِي الغَرَر وَهُوَ مِنَ التَّغْرِيرِ كَالتَّعِلَّةَ مِنَ التعليل[٧].

---

[١] أحمد ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، لبنان، ١٣٩٩هـ، (ج٢/٢٩٦).

[٢] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، لبنان، ط٣، (ج٦/٨٦).

[٣] ابن قدامة، المغني، (ج٤/١١٤).

[٤] لسان العرب، ابن منظور، (ج٦/ ٣٢٣).

[٥] محمد الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، لبنان، (ج٣/٣٤).

[٦] الرازي، مختار الصحاح، (ج١/٢٢٥).

[٧] لسان العرب، ابن منظور، (ج٥/١٣)

وفي الاصطلاح: توصيف المبيع للمشتري بغير صفته الحقيقية، وعُرف أيضاً: "أن يفعل البائع في المبيع فعلاً يظن به المشتري كمالاً فلا يوجد[٨].

وعليه فإن المعنى المقصود من التغرير والتدليس عند الفقهاء متوافق؛ لكون ذلك كله من الخديعة، وكتمان الحقيقة؛ فالظاهر من عباراتهم أنهم يطلقون التغرير والتدليس على معنى واحد وهو عندهم: "إظهار المعقود عليه على صفة وهمية تدفع المتعاقد الآخر إلى إنشاء العقد.

ثانياً: ماهية مهنة المحاماة

المحاماة لغة على وزن "مفاعلة" وهي مشتقة من حامي عنه من الحماية والحماية هي الدفاع عن شخص[٩].

إن الإسلام جاء لاحتضان الحق وترسيخ العدل وتحقيق التوازن بين مصالح الناس لقول الله تعالى -عز وجل- ﴿**إِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا**﴾[١٠]، كما يحث القرآن الكريم على أداء الأمانات والحكم بالعدل فيقول الله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ**﴾[١١].

حيث ظهر الإفتاء في صدر العصر الإسلامي والذي يعتبر بمثابة المشورة القانونية الأطراف الخصومات، وكان النظام القضائي يعتمد أساسا على القاضي أو أمين الشريعة الذي كان يرسله الوالي في أمور الناس وتنفيذ الأحكام التي تقررها الشريعة بعد التثبت من الإدانة بالأدلة المقتبسة من الكتب والسنة.

ويتفق شراح القانون على أن الفقه الإسلامي لم يعرف المحاماة كمهنة اجتماعية والسبب في ذلك راجع إلى: ١- ظروف المجتمع الإسلامي وخاصة في صدر الإسلام. ٢- بساطة التشريع الإسلامي حيث كانت المعاملات تتميز بعد الشكلية. ٣- قيام القضاة بالاستعانة أراء الفقهاء والعلماء. ٤- عدم الشعور بالحاجة إلى مهنة المحاماة[١٢].

---

[٨] محمد الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، لبنان، ١٤١٢هـ، (ج١/٣٤).

[٩] أبو عبد الرحمن الفراهيدي، كتاب العين، منشورات دار الحلبي، ط١، (ج٣/٣١٢).

[١٠] سورة الأنعام: ١٥٢

[١١] سورة النساء: ٥٨

[١٢] صبرينة نحال، حمزة دراجي، المسئولية الاجتماعية والجنائية للمحامي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي تبسة، ٢٠٢٠، ص ٣٠.

فقد عرفها البعض بأنها رسالة سامية تُنير الحق وتوضح سُبل العدل أمام القضاء فتُجنب مواطن الخطأ وتحيد به عن مهاوي الزلل[١٣].

الفرع الثاني: ماهية التدليس مهنة المحاماة في النظام القانوني

وكذلك جاء توضيح المقصود بمهنة المحاماة في نظام المحاماة السعودي، حيث نصت المادة الأولى على ما يلي: يقصد بمهنة المحاماة في هذا النظام الترافع عن الغير أمام المحاكم وديوان المظالم واللجان المشكلة بموجب الأنظمة والأوامر والقرارات لنظر القضايا الداخلة في اختصاصها ومزاولة الاستشارات الشرعية والنظامية ويسمى من يزاول هذه المهنة محاميا، ويحق لكل شخص الترافع عن نفسه[١٤].

فالمحامي هو مشارك للقضاء والنيابة العامة في تحقيق العدالة ويقوم بمهام كبيرة للمجتمع بما يحقق ويحفظ سيادة القانون ويعمل لأجل تسهيل سبل التقاضي للمواطنين، لذا فإن أهمية هذه المهنة لا تقتصر على علاقة المحامي بموكله وإنما تتعداها، وهي من أبرز المهن التي لها تأثير كبير وواضح على المجتمع ولتنمية الفكر القانوني لهم، وتوعيتهم بحقوقهم وحثهم على أداء الواجبات المناطة بهم[١٥].

ويعرف التدليس بلفظ "**التغرير**" في النظام السعودي وينص على ذلك المادة ٦١ من نظام المعاملات المدنية السعودي بأن: " التغرير أن يخدع أحد المتعاقدين الآخر بطرق احتياليَّةٍ تحمله على إبرام عقد لم يكن ليبرمه لولاها"[١٦].

واستند بعضهم إلى نص المادة السابقة لتعريف مهنة المحاماة فعرفها بأنها مهنة تقديم المساعدة القضائية والقانونية لمن يطلبها لقاء أجر، بالتوكيل عن الغير للادعاء بالحقوق والدفاع عنها لدى كافة المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها على المحاكم الشرعية ولدى المحكمين ودوائر النيابة

---

[١٣] أحمد أبو الوفا، المرافعات المدينة والتجارية، مطبعة دار المعارف، بيروت، ١٢٨.

[١٤] نظام المحاماة السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٨) لعام ١٤٢٢هـ.

[١٥] فائق سليم هوير، مسئولية المحامي المدنية الناشئة عن إفشاء السر المهني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠٢٠، ص١٥.

[١٦] المادة ٦١ من نظام المعاملات المدنية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩١) لعام ١٤٤٤هـ.

العامة ولدى كافة الجهات الإدارية والمؤسسات العامة والخاصة، وتنظيم العقود والقيام بالإجراءات التي يستلزمها ذلك وتقديم الاستشارات القانونية[١٧].

المطلب الثاني: نطاق التدليس والفرق بين التدليس والاحتيال.

تمهيد:

يُعتبر التدليس والاحتيال من المفاهيم القانونية التي تتعلق بالخداع، حيث يُستخدم التدليس كوسيلة مدنية للتأثير على إرادة أحد الأطراف في العقد عبر وسائل احتيالية تؤدي إلى إبطاله أو تعديله، بينما يُعد الاحتيال جريمة جزائية تهدف إلى تحقيق مكاسب غير مشروعة مع وجود ضرر مادي مباشر، ولتوضيح نطاق التدليس والتمييز بينه وبين الاحتيال، يتناول هذا المطلب شروط قيام التدليس كتصرف مدني مؤثر في صحة العقود، ثم يبرز الفروق الجوهرية بين التدليس المدني والاحتيال الجزائي من حيث الطبيعة القانونية والنتائج المترتبة عليهما.

الفرع الأول: شروط التدليس

لقد نص المنظم السعودي في نص مادته الحادية والستون من نظام المعاملات المدنية على التدليس تحت مسمى التغرير[١٨]، وبناءً على ذلك يشترط لإبطال العقد نتيجة التدليس توافر عدة شروط منها:

الشرط الأول: استعمال وسائل أو طرق احتيالية.

تشكل الطرق الاحتيالية العنصر المادي للتدليس، وهي الوسائل التي تُستخدم لتضليل الطرف الآخر ودفعه إلى التعاقد عبر التأثير على إدراكه بطرق مغايرة للواقع، مثل الكذب لإخفاء العيوب أو استخدام الحيل كتزوير المستندات أو السكوت المتعمد عن حقائق جوهرية. ويُعد الكذب أو الكتمان كافيين لتكوين التدليس إذا كان الطرف المدلس عليه يجهل الحقيقة ولا يمكنه معرفتها بوسائل أخرى، كما في عقود التأمين عند إخفاء معلومات تؤثر على إبرام العقد. ويتميز التدليس

---

[١٧] أشرف جهاد وحيد الأحمد، مسئولية المدنية للمحامي عن خطأ المهني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢، ص١٢.

[١٨] لقد نصت المادة الحادية والستون من نظام المعاملات المدنية على أنه: "التغرير أن يخدع أحد المتعاقدين الآخر بطرق احتياليَّةٍ تحمله على إبرام عقد لم يكن ليبرمه لولاها. يعد تغريرًا تعمد السكوت لإخفاء أمرٍ لم يكن المغرر به ليبرم العقد لو علم به".

المدني بأنه يكتفي بوسائل أبسط مقارنة بالنصب الجنائي، حيث يكفي أن تتجاوز الوسائل الحدود المألوفة في التعامل لإبطاله[١٩].

ولذلك يُعد الكذب المجرد تدليسًا إذا تجاوز الحدود المألوفة في التعامل، كالكذب بشأن مكان صنع البضاعة أو تاريخ تصنيعها، بينما لا يُعتبر من التدليس مجرد المبالغة الاعتيادية في مدح السلعة، إذ يُفترض أن المشتري يتوخى الحذر، أما الكتمان وهو السكوت المتعمد عن معلومات مهمة للطرف الآخر، فيُعتبر تدليسًا وفق المادة (٦١/٢) من قانون المعاملات المدنية السعودي[٢٠]. ومع ذلك، يظل الأصل أن المتعاقد غير ملزم بالكشف عن معلومات قد لا تكون في مصلحته، وعلى الطرف الآخر التحري والتثبت من ظروف العقد بنفسه.

الشرط الثاني: نية التضليل

تشكل نية التضليل العنصر المعنوي في التدليس، ويتطلب إبطال العقد بسبب التضليل توافر نية التضليل لدى المدلس مع قصد تحقيق غرض غير مشروع. كما يجب أن تكون الطرق الاحتيالية هي السبب في وقوع المتعاقد الآخر في الغلط الذي دفعه إلى إبرام العقد. أما إذا كان الغرض مشروعًا؛ فلا يُعتبر ذلك تدليسًا.

فيتحقق الاحتيال والتضليل عندما يهدف المدلس إلى غرض غير مشروع كخداع الطرف الآخر، أما الدعاية للسلع بقصد الاستهواء دون خداع فلا تُعد تدليسًا. ويشترط وجود نية التغرير لتحقيق غاية غير مشروعة، إذ إن استعمال الوسائل للحصول على حق مشروع، كحيل الوريث لتقسيم التركة، لا يُعتبر تدليسًا لعدم وجود ضرر[٢١].

الشرط الثالث: أن يكون التدليس صادر من المتعاقد الآخر أو على الاقل يكون متصلا به.

يلزم أن تكون الأساليب الاحتيالية في التدليس صادرة عن أحد المتعاقدين أو من في حكمه، كالنائب أو التابع أو الوسيط، مع علم المتعاقد بها واقتران الحيل بهذا العلم، حيث يُشترط لإبطال العقد أن تكون هذه الحيل قد أثرت على إرادة الطرف الآخر بشكل مباشر. ولا يكفي أن تكون الطرق الاحتيالية قد استخدمت لصالح أحد الأطراف دون علمه أو ارتباطه بها، إذ يرتبط التدليس

---

[١٩] سمير عبد السيد تناغو، مصادر الالتزام، مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠٠٩م، ص ٥٨.

[٢٠] نصت الفقرة (٢) من المادة الحادية والستون من نظام المعاملات المدنية السعودي على أنه: " يعد تغريرًا تعمد السكوت لإخفاء أمرٍ لم يكن المغرر به ليبرم العقد لو علم به".

[٢١] عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٥٢م، ص ٣٤١ وما بعدها.

بصلة واضحة بين الشخص الذي قام به وإبرام العقد. وقد حرصت التشريعات المدنية على شمول النائب والوسيط ضمن من يتحملون المسؤولية لضمان عدم استغلال التدليس الصادر عن الغير للتنصل من الآثار القانونية، بينما لا يؤثر التدليس إذا صدر من شخص غير مرتبط بالمتعاقد أو دون علمه[٢٢].

الشرط الرابع: اعتبار التدليس الدافع للتعاقد.

لقد أستوجب نظام المعاملات المدنية السعودي في الفقرة الأولى من نص المادة ٦١ أن تكون الطرق الاحتيالية هي الدافع للتعاقد، فلا يكفي لقيام التغرير أو التدليس بناء على قواعد النظام السعودي أن يكون المتعاقد قد أستخدم طرق احتيالية بقصد تضليل المتعاقد الأخر، بل يجب أن يؤدي ذلك إلى دفع الأخير للتعاقد. ويلاحظ الباحث أن المنظم السعودي لم يشترط في الطرق الاحتيالية أي درجة من الجسامة.

لا يُبطل العقد بسبب التدليس إلا إذا أثبت الطرف المتضرر أنه لم يكن ليقبل العقد لولا استخدام الطرف الآخر وسائل احتيالية أثرت على إرادته، ويُترك تقدير تأثير هذه الوسائل للقاضي وفقًا لظروف المتعاقد الشخصية. ويُشترط أن تكون الوسائل ذات أثر كبير، حيث لا تُبطل الحيل البسيطة أو الأخطاء الساذجة العقد. ويفرَّق بين التدليس الدافع، الذي يمنح الحق في طلب الإبطال، والتدليس العارض، الذي يقتصر أثره على التعويض وفق قواعد المسؤولية التقصيرية، مما يحقق توازنًا بين حماية الإرادة العقدية وحماية الأطراف من الخداع الجسيم دون الامتداد لحماية السذج، الذين يخضعون لإجراءات الحجر لمنعهم من التعاقد[٢٣].

الفرع الثاني: التمييز بين الاحتيال الجزائي والتدليس المدني

التدليس المدني هو عبارة عن أن يخدع أحد المتعاقدين الآخر بطرق احتياليَّةٍ تحمله على إبرام عقد لم يكن ليبرمه لولاها[٢٤].

- **ومثال ذلك:** لو أن شخصاً باع لآخر منزل وكتم عنه أن هذا المنزل قد شرع في نزع ملكيته للمنفعة العامة فهذا الكتمان تدليساً.

---

[٢٢] مصطفي عبد الحميد عدوي، التدليس الإيجابي والكتمان التدليسي في القانون الإنجليزي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج٧، ع١٤، ١٩٩٨م، ص ٦٤ وما بعدها.

[٢٣] محمد لبيب شنب، دروس في نظرية الالتزام، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية، ١٩٧٦-١٩٧٧م، ص ١٦٤.

[٢٤] أنظر الفقرة (١) من نص المادة الحادية والستون من نظام العاملات المدنية السعودي.

ويعتبر تدليساً السكوت عمداً عن واقعة أو ملابسة إذا ثبت أن المدلس عليه ما كان ليبرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملابسة[٢٥].

أما الاحتيال فيشترط فيه أن تكون الطرق الاحتيالية عنصراً مستقلاً وهذا لا يشترط في التدليس حيث قد يكفي مجرد الكذب، بل أن الكتمان قد يكون وحده كافياً إذا كانت الطريقة التي لجأ إليها المدلس قد خدعت المتعاقد وحملته على إبرام العقد.

إذا كان مجرد الكذب لا يكفي لقيام جريمة الاحتيال الجزائي بل يجب توافر إحدى الطرق الاحتيالية ويعتبر الطرق الاحتيالية عنصر من عناصر الركن المادي في جريمة الاحتيال، فإن التدليس كعيب من عيوب الإرادة يكفي لقيامه أحيانا[٢٦].

- **ومثال ذلك:** إخفاء المتعاقد بيانات خاصة تتعلق بأمور معينة يعلم أن الطرف الآخر يعلق عليها أهمية خاصة في التعاقد خاصة إذا وقع الكذب في الإجابة عن سؤال محدد وجهه المتعاقد. وبالنسبة للكتمان فهو بحسب الأصل كالكذب لا يعتبر من الوسائل الاحتيالية ولكن من الناحية الأخرى يكون الكتمان وسيلة من وسائل الاحتيال إذا تعلق بواقعة يكون على المتعاقد الذي يعلم بها التزام وواجب الإفصاح عنها إلى الطرف الآخر[٢٧].

أما بالنسبة للتدليس فلا يعتبر الكتمان في الأصل تدليساً حيث لا يوجد إلزام على المتعاقد بأن يدلي إلى من يتعاقد معه بكل ما يتعلق بالتعاقد وإلا كان في هذا حرج شديد ومع ذلك فهناك حالات يجب فيها على المتعاقد أن يصرح بأمر من الأمور بحيث يلتزم بذلك ويعتبر سكوته عنه تدليساً، والالتزام بالإفضاء تارة يكون مصدره النظام وتارة أخرى يكون مصدره الاتفاق الصريح[٢٨]. وإذا لم يكن قبول المدلس بسبب فعل قام به المتعاقد أي لم يكن دافعا للتعاقد، فان ذلك يعتبر تدليساً مدنيا لا احتيال.

المبحث الأول: مهنة المحاماة وأخلاقياتها في المملكة العربية السعودية

تمهيد:

---

[٢٥] أنظر الفقرة (٢) من نص المادة الحادية والستون من نظام العاملات المدنية السعودي الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/١٩١) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٩هـ.

[٢٦] حسن صادق المرصفاوى، المرصفاوى في قانون العقوبات الخاص، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٨م، ص ٣٨١.

[٢٧] أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العفويات، القسم الخاص، دار النهضة العربية، ١٩٨٥، ص ٨٨٣.

[٢٨] محمد لبيب شنب، دروس في نظرية الالتزام، مصادر الالتزام، مرجع سابق، ص١٦٢.

تُعدُّ مهنة المحاماة من أهم المهن التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق العدالة، حيث تُمثِّل إحدى ركائز النظام القضائي في أي مجتمع يسعى لضمان الحقوق والحريات. فهي مهنة ذات طبيعة سامية تتطلب من القائمين بها الالتزام بمعايير أخلاقية عالية وسلوك مهني راقٍ، يهدف إلى تحقيق العدالة، وحماية الحقوق، وتعزيز سيادة النظام.

وفي المملكة العربية السعودية، اكتسبت مهنة المحاماة مكانة متميزة نتيجةً للتطور التشريعي والقضائي الذي تشهده الدولة، والذي يتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في جميع القطاعات، وقد أولت الأنظمة القانونية في المملكة اهتماماً خاصاً بتنظيم مهنة المحاماة، سواء من حيث تأهيل المحامين أو وضع القواعد التي تضبط أداءهم لمهامهم.

المطلب الأول: أخلاقيات المهنة والميثاق الأخلاقي للمحامين.

تمهيد:

تُعتبر الأخلاقيات المهنية من الأسس الجوهرية التي تضفي على مهنة المحاماة طابعها المميز، إذ لا تقتصر المهنة على تقديم الخدمات القانونية، بل تتجاوز ذلك إلى التزام المحامي بمبادئ الأمانة والنزاهة والسرية، مما يُعزز الثقة بين المحامي وموكله وبين المحامي والمجتمع.

وفي المملكة العربية السعودية، يحظى الجانب الأخلاقي في مهنة المحاماة باهتمام كبير، حيث وضعت الأنظمة والقوانين معايير واضحة تضمن التزام المحامين بالسلوك المهني القويم، وهو ما يعكس حرص النظام السعودي على رفع مستوى المهنة وضمان تحقيق العدالة بأعلى درجات الإنصاف.

أولا: مفهوم الاخلاق المهنية: مجموع القيم والنظم المحققة للمعايير الإيجابية العليا المطلوبة في أداء الأعمال الوظيفية والتخصصية في أساليب التعامل داخل البيئة، أي أنها الصفات النفسية والسلوكية الحسنة للعمال والضوابط والشروط التي تحكم الأداء الوظيفي والمهني في صورة لوائح وقوانين محددة للأساليب العلمية والسلوكية لأداء العامل[٢٩].

[٢٩] حورية حلوي، ليلي جيلالي، الاخلاق المهنية وتأثيرها على الأداء الوظيفي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، ٢٠٢٢، ص ٨.

وتعرف ايضاً: هي المعايير التي تضبط تصرف الفرد في المجتمع، ومثلها تلك الخاصة بالعمل، وهي مجموعة من القواعد والآداب السلوكية والأخلاقية التي يجب أن يتصف بها الشخص محترف في أداء وظيفته، وتحمل مسؤوليته تجاه عمله ومجتمعه وتجاه نفسه واحترامه لذاته[٣٠].

ثانياً: اخلاقيات مهنة المحاماة:

١- **اهم الاخلاقيات المقرة في الشريعة الإسلامية:** المحاماة مهنة النبلاء وفيها عون للقضاء والمرافعة والمدافعة وإيصال الحق للخلق، ومن اهم هذه الاخلاقيات ما يلي:

أ- **عدم مدافعة المحاماة عن الباطل:** لا يجوز شرعاً ولا يليق بالمحامي أن يدافع عن المبطلين، قال تعالي: (ولا تكن للخائنين خصيما)[٣١]، قال الشيخ السعدي – رحمه الله – في تفسيره للآية: " أي: لا تخاصم عمن عرفت خيانته من مدع ما ليس له، أو منكر حقا عليه، سواء علم ذلك أو ظنه. ففي هذا دليل على تحريم الخصومة في باطل، والنيابة عن المبطل في الخصومات الدينية والحقوق الدنيوية، ويدل مفهوم الآية على جواز الدخول في نيابة الخصومة لمن لم يعرف منه ظلم[٣٢].

ب- **الوفاء بالعقود:** يعد الوفاء بالعقود من سمات المؤمنين، قال تعالي:(يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود)[٣٣]، لا يجوز للمحامي التنصل من العقد دون سبب مشروع، إذ يُلاحظ أحيانًا أن بعض المحامين يلجؤون إلى فسخ الوكالة عندما تتجه القضية ضد موكليهم، إما لتجنب ارتباط أسمائهم بقضية خاسرة، أو لليأس من تحصيل الأتعاب إذا كانت مشروطة بنسبة من المحكوم به، وهذا التصرف لا يتماشى مع أخلاقيات المهنة ولا مع الوفاء تجاه من اختارهم من بين المحامين، ويُعد تخليًا عن الموكل في أوقات الشدة، وهذا منصوص عليه في نظام المحاماة السعودي المادة الثالثة والعشرين، ونص المراد منها ما يأتي: لا يجوز له بدون سبب مشروع أن يتخلى عما وكل عليه قبل انتهاء الدعوى[٣٤].

---

[٣٠] ديماني قاسم، اخلاقيات المهنة، كلية القانون الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩، ص ٢.

[٣١] سورة النساء الآية: ١٠٥.

[٣٢] عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ، ص١١٩.

[٣٣] سورة المائدة الآية رقم: ١.

[٣٤] عبد العزيز بن سعد الدغيثر، اخلاقيات المحاماة والسلوك المهني للمحامين، ١٤٤٣، ص ١٠.

ت- **تحمل المحامي لأعمال منسوبيه تجاه موكليه:** من المقرر أن المتبوع مسؤول عن أعمال تابعيه، فإذا أخطا متدرب او موظف تابع لمكتب المحاماة فيجب ان يتحمل الحامي المسؤولية فقد روي عن الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله (صلي الله عليه وسلم) قال (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته.....)[٣٥].

ثالثاً: أخلاقيات المحامي المنصوص عليها في نظام المحاماة

١- **التزامات المحامي الأخلاقية إزاء موكليه:**

- **الصدق والإخلاص في القول والعمل:** يجب على المحامي أن يلتزم بدراسة ملف موكله بإخلاص وأمانة، مع تقديم الإرشاد اللازم والدفاع عن حقوقه ومتابعة قضيته حتى صدور الحكم، كما يتعين عليه إبلاغ الموكل بجميع الإجراءات التي يعتزم اتخاذها، وفي حال عدم قدرته على الدفاع عن القضية أو تخصيص الوقت الكافي لدراستها، يجب عليه الامتناع عن قبولها ويتحمل المحامي مسؤولية الأخطاء التي قد يرتكبها زميل ينوب عنه، وعليه أن يؤدي مهامه بشكل شخصي، وإذا تعذر عليه ذلك؛ يمكنه تكليف زميل آخر بشرط إبلاغ الموكل مسبقًا، وفي حال رغبته في الإدلاء بتصريحات تتعلق بالقضية عبر وسائل الإعلام؛ يجب عليه الحصول على تصريح مسبق من النقيب المختص، وذلك وفق لنص المادة ١٩ من قواعد السلوك المهني للمحامين[٣٦].

- **شرف المحامي وسمعته:** يُعد الشرف والسمعة رأس مال المحامي، وعليه الحفاظ عليهما وصونهما بكل حرص. لذلك، يجب على المحامي تجنب إقامة أي مصالح مشتركة مع موكله أو الاجتماع به في الأماكن العامة، إذ يُعد ذلك خرقًا لقواعد وتقاليد المهنة. كما يُفضل ألا يزور المحامي موكله في مسكنه، بل يتعين على الموكل الحضور إلى مكتب المحامي للقاءه. بالإضافة إلى ذلك، يتوجب على المحامي الامتناع عن أي شكل من أشكال الدعاية لمهنته، مثل توزيع الإعلانات التجارية أو الاستعانة بالسمسرة لجذب الموكلين، أو غير ذلك من التصرفات التي تتعارض مع أخلاقيات مهنة المحاماة بوصفها مهنة شريفة[٣٧].

---

[٣٥] أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢ / ٥) برقم: (٨٩٣).

[٣٦] علي سيعدان، تنظيم مهنة المحاماة واخلاقيات المهنة في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، مجلد ٢، عدد ٣٩، ٢٠٠٢، ص ٨٨.

[٣٧] زهير حصباية، مهنة المحاماة واخلاقيتها في الجزائر، مجلة العوم القانونية والاجتماعية، المجلد ٨، عدد٣، ٢٠٢٣، ص ١٧٥٧.

- **المحافظة علي سر المهنة:** ولقد نصت المادة ٢٣ من نظام المحاماة السعودي علي انه: لا يجوز للمحامي أن يفشي سرا اؤتمن عليه أو عرفه عن طريق مهنته ولو بعد انتهاء وكالته ما لم يخالف ذلك مقتضى شرعيا، كما لا يجوز له بدون سبب مشروع أن يتخلى عما وكل عليه قبل انتهاء الدعوى[٣٨].

ويعتبر مكتب المحامي خزينة حافظة للأسرار ذات الصلة بالنشاطات المهنية في مختلف القضايا، وانطلاقا من كون المحامي محل ثقة الجميع لذلك فهو ملزم بعدم إفشاء السر الذي يطلع عليه بمناسبة توكيله في قضية معينة كالمذكرات والتقارير والمحاضر والمراسلات والتصريحات الشفاهية ومخالفة ذلك قد تعرض المحامي ليس إلى عقوبات تأديبية فقط بل تعرضه أيضا إلى عقوبات جزائية ومدنية طبقا للمادة الخامسة من نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشائها[٣٩].

٢- **التزامات الحامي الأخلاقية إزاء زملائه:**

- **واجبات دائمة:** تنص المادة (٢-٢) على انه ضبط مسؤولية المحامي في ممارسته لمهنته، وتوضيح مسؤوليته تجاه عملائه وزملائه والجهات العدلية والمجتمع[٤٠].

يخضع المحامي بشكل أساسي للمنظمة المهنية التي يُسجَّل في جدولها، ويتمتع بحماية نقيب هذه المنظمة التي ينتمي إليها، مع التزامه باحترام جميع القرارات الصادرة عن هيئاتها، أما المحامي المتربص، فيُطلب منه احترام المحامين القدامى والاستفادة من خبراتهم ونصائحهم، في المقابل، يجب على المحامين ذوي الخبرة العناية بالمحامي المتربص، ودعمه في مواجهة التحديات، وتشجيعه على الجهود التي يبذلها، كما يُمنع المحامي من استقطاب موكلي زملائه إلى مكتبه، يتوجب على المحامي أيضًا الوفاء بالتزاماته، بما في ذلك دفع الاشتراكات المستحقة للنقابة، وفي حالة عدم السداد قد يتم إغفال تسجيله في الجدول مما يُعرضه لعقوبات تأديبية.[٤١]

- **واجبات خاصة إزاء خصمة:** يجب على المحامي في كل قضية احترام خصمه وعليه ألا يتصل به مباشرة إلا بواسطة محاميه، وعلى المحامي ألا يحتفظ على الوثائق التي يسلمها له

---

[٣٨] نظام المحاماة، ١٤٢٢، المادة (٢٣).

[٣٩] سلام عبد الزهرة القيلاني، مفهوم التزام المحامي بعدم افشاء السر المهني، مجلة الحقوق والعلوم القانونية والسياسية، العدد ١، ٢٠١٧، ١٦٤.

[٤٠] قواعد السلوك المهني للمحامين، المادة رقم ٢ فقره ٢، ١٤٤٣هـ.

[٤١] علي سيعدان، تنظيم مهنة المحاماة واخلاقيات المهنة في الجزائر، مرجع سابق، ص ٩١.

موكله بل عليه إرجاعها له عند انتهاء القضية بصدور الحكم فيها من قبل الجهة القضائية المطروحة أمامها، وبذلك وفق للمادة ٣٦، من قواعد السلوك المهني للمحامين.

ثالثاً: التزامات المحامي الأخلاقية إزاء القضاء

القاعدة الثلاثون: يحترم المحامي القضاة وأعوانهم، ويمتنع عن أي إجراء غير مشروع؛ من شأنه التأثير في سير الدعوى أو في رأي المحكمة[٤٢].

وهكذا يتضح بأنه على المحامي احترام القضاة عندما يتقدم إليهم ويخاطبهم بآداب وباحترام تقديرا للوظيفة التي يؤدونها في المجتمع، كما على المحامي أن يتجنب إثارة الحوادث من أي كان في حرم المحكمة وداخل الجلسات التي تعقد فيها وكذا في المكاتب التي توجد بها.

المطلب الثاني: حقوق وواجبات المحامي

تمهيد:

تُعد حقوق المحامي وواجباته من الركائز الأساسية التي تكفل لمهنة المحاماة أداء دورها الحيوي في تحقيق العدالة وضمان سيادة القانون. فالمحامي يُمثل صوت العدالة الذي يُدافع عن الحقوق، ويُعبر عن مصالح موكليه ضمن إطار منظم يحميه القانون. ومن جهة أخرى، يُفرض عليه الالتزام بواجبات محددة تضمن نزاهته وحيادته ووفاءه بمسؤولياته المهنية.

وفي المملكة العربية السعودية جاءت الأنظمة القانونية مُعززةً لحقوق المحامي بما يضمن له البيئة المناسبة لممارسة مهنته دون عراقيل، وفي الوقت ذاته فرضت عليه واجبات تهدف إلى تحقيق التوازن بين أداء مهامه وحماية حقوق الآخرين.

أولا: حقوق المحامي

١- **حق التمثيل والدفاع:** منذ زمن بعيد حظي المحامي بحقوق مميزة تجعله صاحب دور محوري في النظام القضائي، حيث يتمتع بحق تمثيل الأطراف أمام جميع الجهات القضائية بمختلف درجاتها واختصاصاتها، إلى جانب ذلك، يمتلك المحامي الحق في تقديم الاستشارات القانونية للمتقاضين، وهي خدمة جوهرية تساعدهم في فهم مواقفهم القانونية وحماية حقوقهم. كما يحق له مباشرة كافة الإجراءات القانونية اللازمة أو تقديم الطعون التي يراها تصب في مصلحة موكله، سواء أمام الجهات الإدارية أو التأديبية أو القضائية، ومع ذلك تبقى هذه الحقوق خاضعة للتشريعات التي قد تستثني بعض الحالات بنصوص قانونية خاصة، مما يضع حدودًا معينة لدور

[٤٢] قواعد السلوك المهني للمحامين، الأنظمة السعودية – لوائح وزارة العدل.، ١٤٤٣، المادة ٣٠.

المحامي في سياقات محددة، هذا التوازن بين حقوق المحامي والقيود القانونية يعكس طبيعة المهنة بوصفها شريكة في تحقيق العدالة وضمان سيادة القانون[٤٣]، كما له الحق في اختيار الطريقة المناسبة في الدفاع عن موكله وحقوقه وان يسلك الطريق التي يراها مناسبة في الدفاع عن موكلة[٤٤]

٢- **الحق في الاتعاب:** تنص معظم الأنظمة المنظمة لمهنة المحاماة ومنها النظام السعودي على حق المحامي في تقاضي الاتعاب مقابل ما يقوم به من اعمال لفائدة موكلة، وذلك وفق لنص المادة ١٢ من اللائحة قواعد السلوك المهني للمحامين، اما في المادة ١٣ فقد حددت كيفية تقدير الاتعاب حيث انه يتم تقديرها بناء على الوقت والجهد والمهارات المطلوبة للقيام بالعمل كما حدد طبيعة ومدة العلاقة المهنية، وأيضا تحدد بناء على خبرة المحامي المهنية وسمعته[٤٥].

تطبيق قضائي: تقدم المحامي بدعواه ضد المدعى عليه طالبا إلزامه بتسليمه أتعاب المحاماة الذي اتفق معه عليه مقابل تمثيله لشقيق المدعى عليه في الدعاوى المرفوعة ضده أمام المحاكم، وبعد أن شرع المدعي في تمثيل شقيق المدعى عليه لعدة أشهر ماطل المدعى عليه في دفع الأتعاب، وبسؤال المدعى عليه أنكر اتفاق المدعي معه، ودفع بأن الاتفاق تم بين شقيقه والمدعي، وأن توكيله للمدعي كان بصفته وكيلاً عن شقيقه، فأحضر المدعي شاهدا شهد بما يؤيد دعواه، كما أدى المدعي اليمين على صحة دعواه.

وبعد النظر في هذه الدعوى لم تأخذ المحكمة بالأتعاب المتفق عليها بين الطرفين، بل قامت بتقدير أجرة المثل للمحامي، حيث حضر المحامي (٤٨) جلسة نيابة عن المدعى عليه، وتم تقدير كل جلسة بألفي ريال بمجموع (٩٠٠٠٠) ريال، وحكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعي هذا المبلغ، وحكمت محكمة الاستئناف بالمصادقة على حكم المحكمة الابتدائية[٤٦].

الدراسة: الأصل ألا تلجأ المحكمة إلى تقدير أتعاب المحاماة مع كونها محددة سلفا في اتفاق الطرفين إلا إذا كان هناك ما يوجب عدم الأخذ بالأتعاب المتفق عليها.

---

[٤٣] خديجة ستيتي، وهيبة عجابي، تنظيم مهنة المحاماة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٥، ص ٢٩.

[٤٤] نظام المحاماة السعودية ١٤٢٢هـ، المادة (١٢،١٣).

[٤٥] قواعد السلوك المهني للمحامين، ١٤٤٢، المادة ١٢، ١٣.

[٤٦] محكمة الدرجة الأولي: المحكمة العامة بالرياض رقم القضية (٣٤١٨٦٥٢، تاريخها ١٣٤هـ)، محكمة الاستئناف بمنطقة الرياض رقم (٣٥٣٣٣١١٢) بتاريخ ١٤٣٥، (مجموعة الاحكام القضائية لعام ١٤٣٥هـ الصادر عن وزارة العدل).

٣- عدم مسؤولية المحامي عما يترتب على الدعوي وأثارها:

من المعروف أن المحامي يعمل بصفته نائبًا عن موكله، ويترتب على ذلك أن ما يُقضى به في الدعوى من حقوق أو التزامات يقع على عاتق الموكل وليس الوكيل، ومع ذلك فإن المحامي يتحمل المسؤولية عن الأضرار التي قد تلحق بموكله نتيجة تجاوزه حدود الوكالة الممنوحة له، أو تقصيره في أداء واجباته المهنية، إلى جانب ذلك قد يخضع المحامي للمساءلة التأديبية إذا ثبت تقصيره أو تجاوزه، بما يتماشى مع القواعد المنظمة للمهنة[٤٧].

٤- حق المحامي في إنهاء عقد المحاماة:

مقتضى هذا الحق أن للمحامي أن ينهي عقد المحاماة بسبب مشروع، حيث لا يجوز للمحامي بدون سبب مشروع أن يتخلى عما وكل فيه قبل انتهاء الدعوى، كما يجب ألا يكون إنهاء العقد في وقت غير مناسب[٤٨]، وفي جميع الأحوال على المحامي إبلاغ موكله بإنهاء العقد. ومن الحالات التي يعد فيها إنهاء المحامي عقد المحاماة مشروعا ما يلي:

- أن يتبين للمحامي بعد إبرام العقد أن موكله ظالم ومبطل.
- إذا أخل الموكل في التزامه تجاه المحامي فيما يخص عقد المحاماة، ووجه إليه المحامي إنذارا بفسخ العقد، ولم يفي الموكل بهذا الالتزام.
- عند عجز المحامي صحيا عن إكمال العمل الموكل إليه، وصدور تقرير طبي يثبت ذلك[٤٩].

وفي حال كان إنهاء المحامي عقد المحاماة بدون سبب مشروع فللموكل مطالبة المحامي بتعويضه عن الأضرار التي لحقت به بسبب إنهاء المحامي لعقد المحاماة وقيامه بفسخ الوكالة بدون سبب مشروع.

ثانياً: التزامات المحامي

٤٧

٤٨ انظام المحاماة السعودي، هـ ١٤٢٢، المادة ٢٣.

٤٩ فهد بن علي بن عبدالله حقوق المحامي وواجباته المهنية في نظام المحاماة ولائحته التنفيذية وتطبيقاتها القضائية، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، مجلد ٥٣، عدد ١٩١، ٢٠١٩، ص ٥٨٧.

- **الالتزام بالأصول الشرعية والأنظمة المرعية:** يجب على المحامي في مزاولته لمهنة المحاماة الالتزام بالأصول الشرعية والأنظمة المرعية[٥٠]، والالتزام بالقواعد والتعليمات الصادرة في هذا الشأن، لاسيما القواعد والتعليمات المبلغة من وزارة العدل[٥١]، يتطلب ذلك من المحامي المتابعة المستمرة لما تصدره الجهات المختصة من أنظمة وتعليمات، والاطلاع الدائم على أي تعديلات تطرأ على الأنظمة، اللوائح، والتعاميم، لتجنب الوقوع في أي مخالفة. فمهنة المحاماة تعتمد بشكل أساسي على المعرفة المتجددة وتطوير المهارات لضمان تقديم أفضل الخدمات القانونية بكفاءة واحترافية.
- **اتخاذ مقر:** على كل محام أن يتخذ له مقرا أو أكثر المباشرة القضايا الموكل فيها، واستقبال الموكلين، وعليه أن يشعر الإدارة العامة للمحاماة بعنوان مقره وبأي تغيير يطرأ عليه ويجب أن يكون المقر وفروعة لائقين مع مزاولة المهنة ومن ذلك أن يقع على شارع عام، وضع لوحة عند باب المدخل من الخارج وفق نموذج الإدارة العامة للمحاماة تشتمل على اسم المحامي فردا او شركة، ورقم الترخيص والهاتف وايام وساعات استقبال أصحاب القضايا[٥٢].
- **عدم الجمع بين مهنة المحاماة وأي مهنة اخري تتعارض مع طبيعتها:** لا يجوز للمحامي الجمع بين مهنة المحاماة وأي عمل حكومي أو خاص، كذلك لا يجوز الجمع بني مهنة المحاماة والمهن الحرة التي تتعارض مع طبيعة مهنة المحاماة، ولم يوضح النظام ضوابط ومعايير المهن الحرة التي تتعارض مع طبيعة مهنة المحاماة، ولم يوضح النظام ضوابط ومعايير المهن الحرة التي تتعارض مع طبيعة مهنة المحاماة وانما ترك تقدير ذلك للجنة التقيد والقبول[٥٣].
- **التقدم بطلب تجديد الترخيص قبل انتهاء مدته:** على المحامي أن يتقدم الي لجنة القيد والقبول بطلب تجديد تراخيص مزاولة مهنة المحاماة قبل انتهاء مدته بمدة لا تقل عن ٣ أشهر، اما إذا انتهت مدة الترخيص ولم يتقدم المحامي بطلب تجديده فينقل المحامي في هذه الحالة من جدول المحامين الممارسين الي جدول المحامين الغير ممارسين[٥٤].

---

[٥٠] نظام المحاماة السعودي، ١٤٢٢هـ المادة ١١.

[٥١] المادة (٨،١١) من لائحة نظام المحاماة السعودي، ١٤٤٢هـ.

[٥٢] اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة. المواد (١/٢١) و(٤/٢١) و(٥/٢١)،

[٥٣] اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة، ١٤٢٢هـ، المادة (١/٣).

[٥٤] اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة، ١٤٢٢هـ، المادة (٢/٨، (١١/٧).

المبحث الثاني: الخداع والتدليس في مهنة المحاماة بمحاكم الأحوال الشخصية وآثارهما الاجتماعية

تمهيد:

تُعد مهنة المحاماة من أهم ركائز النظام القضائي، حيث تهدف إلى تحقيق العدالة وصون الحقوق وفقًا للأنظمة، ومع ذلك فإن بعض الممارسات غير المشروعة التي قد تصدر عن بعض المحامين، لا سيما في محاكم الأحوال الشخصية، تمثل انحرافًا عن المبادئ الأساسية لهذه المهنة، مما يؤثر سلبًا على سير العدالة واستقرار المجتمع. ويتناول هذا المبحث دراسة مظاهر الخداع والتدليس التي قد تُرتكب في هذا المجال، مع تسليط الضوء على أساليب هذه الممارسات وتأثيرها على العدالة، بالإضافة إلى الأبعاد الاجتماعية والتداعيات الناجمة عنها، كما يستعرض المبحث السبل الممكنة للوقاية والمعالجة، بهدف تعزيز الثقة في المؤسسات القانونية وضمان احترام القيم الأخلاقية في العمل القانوني.

المطلب الأول: مظاهر الخداع والتدليس في مهنة المحاماة بمحاكم الأحوال الشخصية

تمهيد:

يشكل الخداع والتدليس في مهنة المحاماة بمحاكم الأحوال الشخصية انحرافًا خطيرًا عن المبادئ المهنية والأخلاقية التي تهدف إلى تحقيق العدالة وصون الحقوق. وتتجلى هذه الممارسات في أساليب متعددة، أبرزها تقديم معلومات مضللة أو مزورة واستغلال الثغرات النظامية بطرق غير أخلاقية، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على سير العدالة، مثل تأخير الفصل في القضايا وزيادة تعقيداتها، بالإضافة إلى الإضرار بسمعة النظام القضائي وثقة المجتمع فيه.

الفرع الأول: أساليب الخداع والتدليس المستخدمة من قبل بعض المحامين.

ينبغي على المحامي أن يتحلى بالنزاهة، متجنبًا الكيد أو الاستهزاء بخصومه أو وكلائهم، وألا يستغل أخطاءهم للإساءة إليهم، بل يجب أن يظهر سموًا في التعامل، ويحرص على معاملتهم بأدب واحترام، مما يعزز تقديره لدى الجميع، وخاصة القضاة الذين ينظرون قضيته، وفي هذا السياق يمكن التذكير بالمبادئ الرفيعة التي تؤكد على توقير الصغير للكبير ورحمة الكبير بالصغير، وأن الاختلاف في الرأي لا ينبغي أن يكون سببًا لفساد المودة[٥٥]، إلا أن هنالك العديد من الأساليب التي يمكن أن يستخدمها بعض المحامين هي اصطناع الشهود وتلقينهم الشهادة

[٥٥] عبد الفتاح خضر، أخلاف المحامي، مرجع سابق، ص ١٦ وما بعدها.

عن سماعها لدى الدائرة القضائية، وغير ذلك العديد من الأساليب والتي تُعد مخالفة للأمانة التي تتميز بها هذه المهنة.

المحامي الناجح هو من يرتكز في دفاعه عن موكله على أسس مشروعة ومهنية، مبتعدًا عن الأساليب المشينة. فهو يركز جهوده على إعداد قضيته بشكل دقيق ومدروس، معتمدًا على أدلة قوية ومستندات موثوقة تعزز موقفه. كما يتميز بأسلوب عرض واضح ومنظم، مدعوم بحسن الصياغة ودقة التعبير وقوة البيان، مما يسهل على القارئ فهم المحتوى دون عناء، فالصياغة الجيدة هي فن يتطلب خبرة طويلة، وإتقانًا نابعًا من حب المهنة والتفاني والإخلاص في أدائها.

أولاً: حق المحامي في اختيار أسلوب دفاعه

نص المنظم في المادة ١٣ من نظام المحاماة على أن: " مع مراعاة ما ورد في المادة الثانية عشرة، للمحامي أن يسلك الطريق التي يراها ناجحة في الدفاع عن موكله، ولا تجوز مساءلته عما يورده في مرافعته كتابيا أو مشافهة مما يستلزمه حق الدفاع"[٥٦].

أقر النظام للمحامي الحق في اختيار النهج الذي يراه مناسبًا للدفاع عن موكله، ضمن حدود القواعد النظامية المعمول بها، وبما يتوافق مع قناعاته القانونية وأسلوبه في البحث والتحليل، وتقتصر مسؤوليته عن نتائج هذا النهج على مدى التزامه بتلك القواعد، إذ تتمثل مهمته في بذل العناية اللازمة بالأساس، وليس في ضمان تحقيق نتيجة محددة.

ثانياً: طبيعة مسؤولية المحامي

قد تبدو مسؤولية المحامي عن أخطائه بسيطة للوهلة الأولى، إذ يبدو أن العلاقة بين المحامي وموكله تأخذ طابعًا تعاقديًا عندما يتعهد المحامي بتقديم خدمة مهنية مقابل أتعاب، وفقًا لهذا التصور، فإن أي تقصير أو تأخير في التنفيذ أو تنفيذ معيب لشروط العقد؛ يُعد خرقًا لقواعد المسؤولية التعاقدية، إلا أن الواقع أكثر تعقيدًا، حيث أثارت هذه المسألة العديد من النظريات والآراء التي أبرزت الصعوبات التي تواجه الفقهاء والباحثين في معالجة هذا الموضوع. وقد تأكدت هذه الصعوبات عند محاولة إيجاد حلول تراعي الطبيعة الخاصة لمهنة المحاماة، والتي تخضع

[٥٦] أنظر: نص المادة الثالثة عشرة من نظام المحاماة السعودي الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/٣٨) بتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨هـ.

لقواعد تأديبية صارمة، مع ضرورة وضع إطار قانوني منطقي يتناسب مع أهمية هذه المهنة والدور الحيوي الذي تؤديه في المجتمع[٥٧].

يعود الاختلاف في طبيعة مسؤولية المحامي إلى غياب تنظيم صريح لها في نظام المعاملات المدنية، مما أدى إلى تضارب أحكام القضاء وتباين آراء الفقهاء في تحديد مضمونها. وبناءً على ذلك، سنتناول هذا الاختلاف من خلال دراسة الاتجاه الأول الذي يعتبر مسؤولية المحامي المدنية مسؤولية عقدية، مقابل الاتجاه الثاني الذي يرى أنها مسؤولية تقصيرية.

أ- مسؤولية المحامي عن أخطائه المهنية مسؤولية عقدية:

معظم الفقه والقضاء في فرنسا يتجه إلى أن مسؤولية المحامي المدنية عن أخطائه المهنية مسؤولية عقدية، أساسها الإخلال بالتزام تعاقدي هذا الاتجاه يؤديه القانون العام الإنكليزي commonlaw، إذ يعتبر علاقة المحامي بموكله علاقة موكل بموكله، أي أن عقد الوكالة هو الذي يحكم العلاقة بينهما، وهذا الاتجاه مأخوذ به في الولايات المتحدة الأمريكية، **ويدعم أصحاب هذا الاتجاه رأيهم بالحجج التالية:**

- إن المحامين وغيرهم من المهنين كالأطباء والمهندسين يرتبطون عادة بعقود، مع عملائهم محلها تقديم خدماتهم المهنية، ويثير الإخلال بواجباتهم المهنية مسؤوليتهم العقدية لأن العقد بفرض التزامات متبادلة بين الطرفين.
- يقر القضاء حق المحامي في مقاضاة العميل " الزبون " في المطالبة بأتعابه، ومادام يتمتع بهذا الحق فهو يستند إلى عقد وتكوين مسؤوليته عقدية.
- إن كل من المحامي وعميله يحق له الرجوع على الآخر بما يكون قد لحقه من ضرر من جراء الإخلال بالتزامه، **لكن أنصار هذا المذهب وجه إليهم عدد من الانتقادات التي كان أبرزها**[٥٨]:

١. عدم تحديد مصدر الالتزام العقدي عند التعاقد، سواء أكان عقد عمل أم مقاولة أم وكالة أم أي من العقود وهنا لا يمكن تطبيق قواعد العقود السابقة أو العقود المسماة كاملة.

٢. إن المسؤولية العقدية تبدو قاصرة عن تحقيق العدالة بالنسبة للعميل المتضرر ويمكن أن يظهر ذلك في التفويض، إذ أن المحامي مسؤول عن الضرر الذي أصاب العميل ويمكن أن

---

[٥٧] نحال صبرينة، دراجي حمزة، المسؤولية الاجتماعية والجنائية للمحامي (دراسة ميدانية حول المحامين المعتمدين بمدينة تبسة، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، ٢٠٢٠م، ص ١٠٥.

[٥٨] محمد بن عواد بن سعد، مسؤولية المحامي العقدية عن عقد التدريب على أعمال المحاماة (دراسة تحليلية)، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع٤٠، ٢٠٢٣م، ص ١١٩٧ وما بعدها.

يظهر أيضا في حالة لإثبات فإذا طبقنا قواعد المسؤولية العقدية سوف تنقل عبء الإثبات إلى العميل، الذي قد لا يستطيع إثباته في حالة بذل العناية الواجبة على المحامي[٥٩].

ثانيا: مسؤولية المحامي عن أخطائه المهنية مسؤولية تقصيرية.

يعتقد بعض الفقهاء في فرنسا أن مسؤولية المحامي هي مسؤولية تقصيرية، تنبع من الإخلال بواجب قانوني، ويستندون في ذلك إلى نقدهم لفكرة أن علاقة المحامي بموكليه هي رابطة تعاقدية، وهم ينكرون تطبيق المسؤولية العقدية على المحامي حتى في حال وجود عقد بينه وبين موكله، ومن خلال هذا المنظور، يتم تأسيس المسؤولية التقصيرية على الإخلال بواجب قانوني يتمثل في عدم بذل العناية المطلوبة، كما يتبع هذا الرأي انتقاد لفكرة المسؤولية العقدية وتقديم حجج تدعم الاتجاه القائل باعتبار المسؤولية تقصيرية[٦٠].

عض الفقهاء في فرنسا اعتبروا أن مسؤولية المحامي المدنية عن أخطائه المهنية هي مسؤولية تقصيرية، وذلك استنادًا إلى اعتراضهم على تصنيف علاقة المحامي بموكليه على أنها علاقة تعاقدية، ووفقًا لهذا الاتجاه، يعتبر المحامي الذي يتعهد بالدفاع عن قضية ملزمًا ببذل العناية اللازمة، لكنه غير ملزم بتحقيق النتيجة المرجوة، ورغم الحجج التي قدمها أنصار هذا الرأي لدعم نظريتهم، فإنهم لا يرون أن المحامي ملزم بتنفيذ وعوده التعاقدية بشكل قاطع[٦١]، **إلا أن قد وجه إليه عدد من انتقادات التي كان من أهمها:**

- أنكر أصحاب هذا الاتجاه وجود رابطة تعاقدية بين المحامي وموكله استنادًا إلى أن الأعمال الأدبية والعلمية لا يمكن أن تكون موضوعًا للتعاقد. ويعود هذا الرأي إلى أصوله في القانون الروماني الذي كان يعتبر الأعمال اليدوية مقتصرة على الأرقاء المرتبطين بعقود إجارة أشخاص مع من يستأجر عملهم، بينما كانت الأعمال الأدبية والعقلية لا تخضع لهذا النوع من العقود، كما دفع هذا الفكر إلى رفض فكرة أن عقد المحامي مع موكله هو عقد وكالة مأجور،

---

[٥٩] أشرف جهاد وحيد، المسؤولية المدنية للمحامي عن الخطأ المهني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢م، ص ٢٨.

[٦٠] نحال صبرينة، دراجي حمزة، المسؤولية الاجتماعية والجنائية للمحامي (دراسة ميدانية حول المحامين المعتمدين بمدينة تبسة، مرجع سابق، ص ١٠٦.

[٦١] برجس خليل أحمد، مسؤولية المحامي المهنية، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، مج ٢، ٢٠٢١م، ص ٢٦٥ وما بعدها.

حيث كان يُنظر إلى الوكالة باعتبارها عقدًا بلا أجر. ومع ذلك، فإن هذا الفكر القديم الذي صنف الأشخاص إلى طبقات متفوقة وأدنى لا يتناسب مع الواقع القانوني المعاصر[٦٢].

- إن القول بعدم وجود رابطة عقدية بين المحامي وعميله قول لا يوجد له أساس في الواقع السائد لأن المحامي وغيره عن المهنيين يبرمون بالفعل عقودا مع عملائهم دون أن يكون في نية أحدهما الإخلال بما تحتويه هذه العقود.

تطبيقات قضائية:

- تتلخص وقائع القضية في دعوى تقدمت بها المدعية لفسخ عقد النكاح، مدعية تعرضها لتدليس من قبل المدعى عليه الذي قدم معلومات كاذبة وكتم حقائق جوهرية تتعلق بحالته الشخصية والاجتماعية، مما أثر على إرادتها وأدى إلى إبرام العقد دون علمها الكامل بالحقائق. واستناداً إلى المادة (٦١/٢) من نظام المعاملات المدنية التي تعتبر الكتمان المتعمد تدليساً إذا أثر على إرادة الطرف الآخر، رأت المحكمة أن أركان التدليس متوفرة. وبالنظر إلى الأضرار النفسية والمعنوية التي لحقت بالمدعية نتيجة هذا الغش، قضت المحكمة بفسخ عقد النكاح، مؤكدة أن الزواج القائم على الخداع يُعد مخالفاً للشريعة ومبادئ العدالة، مع تحميل المدعى عليه تبعات التدليس وأثره على العقد[٦٣].

ومما تقدم يتضح أن القضية تؤكد على أهمية الصدق والإفصاح في عقود النكاح، وضرورة حماية الأطراف من أي تدليس أو غش يؤثر على إرادتهم. وقد طبقت المحكمة النظام والشريعة بشكل عادل لضمان حقوق الطرف المتضرر ومعاقبة الطرف المدلس بما يتفق مع مبدأ العدالة.

- تتلخص وقائع هذه القضية بطلب فسخ عقد زواج قدمه أحد الأطراف نتيجة لتدهور العلاقة الزوجية بسبب ظروف اجتماعية ومادية أثرت بشكل كبير على استمراريتها، المدعي أشار إلى تعرضه لضرر نفسي وتعاطفي نتيجة سوء المعاملة أو الإخلال بالواجبات الزوجية من الطرف الآخر، ما جعله يرى أن استمرار العلاقة أصبح غير ممكن ويؤدي إلى مزيد من الضرر، الدعوى استندت إلى مخالفات شرعية ونظامية تتعلق بعدم التزام الطرف الآخر بما تقتضيه الحياة الزوجية من واجبات وحقوق متبادلة. بعد أن استمعت المحكمة إلى أقوال الأطراف واطلعت على الأدلة

---

[٦٢] أشرف جهاد وحيد، المسؤولية المدنية للمحامي عن الخطأ المدني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، ٢٠١٢م، ص ٢٦.

[٦٣] محكمة الأحوال الشخصية بتبوك، دائرة الأحوال الشخصية الثالثة، قضية رقم ٤٥٧٠٩٥٨٦٩٩، تاريخ ١٤٤٥/٠٨/٠٣هـ.

المقدمة، قررت فسخ عقد الزواج بناءً على الأسباب المقدمة، معتبرةً أن هناك ضرراً محققاً يستدعي إنهاء العلاقة الزوجية، الحكم الصادر من المحكمة جاء مستنداً إلى المبادئ الشرعية والقانونية التي تكفل حماية حقوق الطرف المتضرر، كما أن الحكم اكتسب القطعية بعد مضي المدة النظامية المقررة، مما يعني أن تنفيذه أصبح ملزماً ونهائياً[٦٤].

تُظهر هذه القضية التزام النظام القضائي بحماية حقوق الأطراف وتحقيق العدالة من خلال السماح بفسخ عقد الزواج في الحالات التي يكون فيها استمرار العلاقة مصدراً للضرر أو التعارض مع المبادئ الشرعية، كما تعكس الإجراءات التي اتبعتها المحكمة حرصها على دراسة جميع جوانب القضية بشكل دقيق، لضمان إصدار حكم عادل يستند إلى القواعد النظامية والشرعية المعمول بها.

الفرع الثاني: تأثير هذه الممارسات على سير العدالة.

يفترض في المحامي أنه أمين على العدالة حريص على إحقاق الحق، ومن ثم يجب ألا يكون سببا في تعطيل العدالة أو تشويه الحقيقة، ولهذا وجب عليه ألا يتمسك بورقة يدعي تزويرها مع علمه بأنها صحيحة حتى لا يتخذ من الوسائل التي منحها له المنظم ذريعة لتعطيل الفصل في المنازعات، وبما يلحقه ذلك من مضيعة للوقت والجهد والنفقات.[٦٥].

تحقيق العدالة يعد في المقام الأول من اختصاص القاضي، ولكن لا يمكنه أداء هذه المهمة بمفرده؛ بل يحتاج إلى دعم من معاونين مثل المحامين، والكتبة، والمحضرين، والخبراء، والنيابة العامة، إلى جانب دور الشهود والخصوم. كما يجب أن يتعاون الجميع ليس فقط لتحقيق العدالة، بل لضمان سرعة إنجازها، فالتأخير في تحقيق العدالة يعد أحد أشكال الظلم[٦٦].

لتحقيق العدالة الناجزة (السريعة)، نرى أنه من الضروري إجراء تعديلات تشريعية شاملة وتطوير نظم العدالة. ينبغي زيادة عدد القضاة، وفي الوقت نفسه تقليص عدد القضايا، خاصة تلك التي

---

[٦٤] محكمة الأحوال الشخصية بتبوك، دائرة الأحوال الشخصية الثالثة، قضية رقم ٤٥٧١٠٥٧٥٤٣، تاريخ ١٤٤٥/٠٤/٢٦هـ.

[٦٥] علا طاهر طاهر حسن، المحاماة لتحقيق سير العدالة، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع ٤٤، ٢٠٢٤م، ص ٣١٠٦.

[٦٦] زهيرة حصباية، مهنة المحاماة وأخلاقياتها في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مج ٨، ع١، ٢٠٢٣م، ص ١٧٥٨ وما بعدها.

يمكن تسويتها بسرعة، وذلك من خلال فرض رسوم قضائية أعلى مع تفعيل نظام المساعدة القضائية للمعوزين. كما يجب اتخاذ إجراءات رادعة ضد المماطلين من الخصوم، وعلى الرغم من أهمية ضمان حق الخصوم في التقاضي وعدم تقييد هذا الحق، إلا أنه من غير المقبول السماح بتعسفهم في ممارسة حقوقهم الإجرائية. لذلك، يجب منح القضاة السلطة لتغريم المماطلين الذين يستخدمون القضاء لإلحاق الأذى بخصومهم، كما يجب تمكينهم من تعويض المتضررين من تصرفات خصومهم وفقًا لما هو معمول به في الدول المتقدمة. فإذا ثبت كيد أو مماطلة أحد الخصوم، يجب على المحكمة توجيه تهمة تعطيل سير العدالة إليه، والحكم عليه بغرامة رادعة من تلقاء نفسها[٦٧].

في العديد من الحالات، يعود تعطيل سير العدالة وتضليلها إلى تصرفات بعض المحامين وتحايلهم على النظام، مما يضر بحقوق الخصوم ويعطل مرفق العدالة. لذلك، يجب تنظيم مسؤولية المحامي الذي يثبت للمحكمة التي تنظر الدعوى تواطؤه أو مماطلته أو تضليله للعدالة. في الدول المتقدمة، يتم محاسبة المحامي في مثل هذه الحالات بتهمة تعطيل سير العدالة، وقد تقترح المحكمة نفسها التي تنظر القضية وقف قيده المهني[٦٨].

وتحقيق العدالة الناجزة من خلال سرعة التقاضي والفصل في المنازعات يكون من خلال عدة أمور وقتية اشترطها النظام أو نص عليها، من ذلك: منع الرجل من نفي النسب باللعان إلا من

---

[٦٧] راكان بن فهد الحربي، الأثر التشريعي لنظام الأحوال الشخصية في المملكة العربية السعودية (الحضانة أنموذجاً مجلة كلية الشريعة والقانون، ع ٣٥، ٢٠٢٣م، ص ١٩١ وما بعدها.

[٦٨] عُدلت هذه المادة وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٦٦) وتاريخ ١٤٤٣/٧/١٥هـ، حيث نصت الفقرة (٣) من المادة التاسعة والعشرون من الباب الثالث من نظام المحاماة السعودي على أنه: " مع عدم الإخلال بدعوى التعويض لمن لحقه ضرر أو أي دعوى أخرى، يعاقب كل مرخص له بمزاولة مهنة المحاماة يخالف أي من أحكام هذا النظام، أو لائحته التنفيذية، أو يخل بواجباته المهنية، أو يرتكب عملًا ينال من شرف المهنة؛ بواحدة (أو أكثر) من العقوبات الآتية:

أ- الإنذار.

ب- الإيقاف عن مزاولة مهنة المحاماة لمدة لا تتجاوز (ثلاث) سنوات.

ج- الشطب وإلغاء الترخيص.

د- غرامة مالية لا تزيد على (ثلاثمائة) ألف ريال عن كل مخالفة".

خلال الدعوى[٦٩]، وإجبار الزوج على توثيق الطلاق من حين البينونة[٧٠]، ووضع آلية التعامل مع أموال القاصرين بعد انتهاء مهمة الولي أو الوصي[٧١]. ومن أمثلة ذلك ما نص عليه نظام الأحوال الشخصية في المادة الثانية والخمسين بقوله: "لا تسمع الدعوى بنفقة الزوجة عن مدة سابقة تزيد على (سنتين) من تاريخ إقامة الدعوى.

وذلك رغبة من المنظم السعودي في استقرار الأسرة التي هي نواة المجتمع، وذلك لأن تراخي الزوجة عن رفع دعوى النفقة كل هذه الفترة لا يتصور مع الحاجة وعدم الإنفاق، كما كان هذا حرصا من المنظم على إنهاء المشكلات في أقرب وقت، ولا شك أن تأجيل الزوجة لرفع الدعوى كل هذه الفترة يسقط حقها في رفعها[٧٢].

بالإضافة إلى ذلك، يجب إجراء تعديلات هامة في الأنظمة المختلفة بهدف تجنب العيوب والتعقيدات الحالية، والاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في تنظيم التقاضي الإلكتروني. كما يتطلب الأمر إجراء تغيير جذري في نظام عمل أعوان القاضي مثل المحضرين والكتبة، وتفعيل مسؤولياتهم المهنية والمدنية. وينبغي أيضًا تشجيع استخدام الوسائل البديلة لتحقيق العدالة، مثل الصلح، والوساطة، والتحكيم، والتفاوض، والتوفيق[٧٣]. بالإضافة إلى الاهتمام بتحضير الدعاوى

---

[٦٩] لقد نصت المادة الثالثة والسبعون من نظام الأحوال الشخصية السعودي على أنه: "في الأحوال التي يثبت فيها نسب الولد بالولادة في عقد الزواج، فليس للرجل أن ينفي نسب الولد إليه إلا باللعان من خلال التقدم بدعوى، إذا توافر الشرطان الآتيان: أن يتم تقديم الدعوى خلال (خمسة عشر) يوماً من تاريخ علمه بالولادة. ألا يتقدم النفي إقرار بأبوته صراحة أو ضمناً".

[٧٠] لقد نصت المادة التسعين من نظام الأحوال الشخصية السعودي على أنه: "يجب على الزوج أن يوثق الطلاق أمام الجهة المختصة –وفق الإجراءات المنظمة لذلك– وذلك خلال مدة أقصاها (خمسة عشر) يوماً من حين البينونة، ولا يخل ذلك بحق الزوجة في إقامة دعوى إثبات الطلاق".

[٧١] نصت المادة التاسعة والخمسين بعد المائة على أنه: "على الوصي أو الولي المعين من المحكمة عند انتهاء مهمته، تسليم أموال القاصر وكل ما يتعلق بها من حسابات ووثائق إلى من يعنيه الأمر، تحت إشراف الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، خلال مدة أقصاها (ثلاثون) يوماً من تاريخ انتهاء مهمته".

[٧٢] راكان بن فهد الحربي، الأثر التشريعي لنظام الأحوال الشخصية في المملكة العربية السعودية (الحضانة أنموذجاً)، مرجع سابق، ص ١٩٢.

[٧٣] أحمد السيد أبو الخير، ضوابط العدالة القضائية (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠١٣م، ص٧١٨ وما بعدها.

المدنية وإعطاء هيئة التحضير وقاضي الدعاوى الصغيرة سلطة الفصل في المنازعات صلحا أو بحكم نهائي.

أولاً: الوسائل الوقائية والعلاجية لمقاومة الغش.

أ_ الوسائل الوقائية:

تتجسد الوسائل الوقائية لتجنب الغش نحو النظام أمام القاضي الذي يطرح عليه النزاع في الاتي:

١- عدم قبول الدعوى:

تطبيقاً للمادة (٣) من نظام المرافعات الشرعية على أنه:" لا يقبل أي طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة مشروعة، ومع ذلك تكفي المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محدق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه. إن ظهر للمحكمة أن الدعوى صورية أو كيدية وجب عليها رفضها، ولها الحكم على من يثبت عليه ذلك بتعزير[٧٤].

٢- تقوية سلطة القاضي لتفادي المماطلة أو الغش:

إذا تبين للقاضي وجود دلائل على الغش بما يضر بالنظام العام، يمكنه من تلقاء نفسه أن يأمر بإثبات الوقائع بواسطة الشهود أو استجواب الخصم. ويعد هذا الدور الذي يؤديه القاضي معترفًا به في معظم التشريعات العربية، حيث تم تضمينه في قوانين الإثبات المتعلقة بالمواد المدنية والتجارية.

٣- عدم الاعتداد بالإجراء :

يمكن للقاضي – وفقاً لرأي البعض– ألا يعتد بالنتيجة فقط دون الوسيلة على اعتبار أن الهدف كان غير مشروع في التحايل على النظام[٧٥].

ب- الوسائل العلاجية:

تتمثل الوسائل العلاجية في الآتي:

١- الحكم برفض الدعوي الأصلية:

---

[٧٤] أنظر: نص المادة الثالثة من نظام المرافعات الشرعية، الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ.

[٧٥] عمارة عمارة، استيعاد تطيق القانون الأجنبي للغش نحو القانون، جامعة محمد يوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٠، ص ٤.

إذا كانت هناك دعوى تطليق مرفوعة من الزوجة ضد زوجها أمام القاضي وقامت الزوجة بالتحايل على النظام الواجب التطبيق بينهما من خلال تغيير ضابط الإسناد مما أدى إلى تطبيق نظام قانوني آخر يسمح بذلك، فيحق للقاضي الوطني رفض دعوى التطليق المرفوعة استنادًا إلى القانون الواجب التطبيق في الأصل، الذي يحظر ذلك، باعتبار أن هذه المسألة تتعلق بموضوع الدعوى.

الحكم باستبعاد النظام المصطنع أو المفتعل وتطبيق أحكام القانون الواجب التطبيق أصلاً على النزاع (رد القصد السيء أو نقيضه):

يمكن للقاضي بعد اثبات واقعة الغش نحو القانون الواجب التطبيق أصلاً يقيناً أن يستبعد القانون المصطنع او المفتعل ويطبق القانون الواجب التطبيق حقيقةً[٧٦].

٢- الحكم بالتعويض:

يمكن للخصم المتضرر من واقعة الغش نحو النظام، بعد إثباتها بشكل قاطع، أن يطلب التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت به من المحكمة التي نظرت دعوى التطليق، وذلك كطلب عارض. كما يمكنه أن يطلب التعويض أمام المحكمة المختصة، محددًا مقدار التعويض المطلوب وفقًا لقواعد الاختصاص الواردة في نظام المرافعات الشرعية، وذلك من خلال تقديم طلب مستقل وفقًا للإجراءات المعتادة لرفع الدعوى (عن طريق صحيفة دعوى بمنصة ناجز). ولا يُعتبر ذلك طلبًا عارضًا استنادًا إلى قواعد المسؤولية التقصيرية الواردة في نظام المعاملات المدنية، حيث أن الغش يفسد كل شيء[٧٧].

المطلب الثاني: الأبعاد الاجتماعية والتداعيات المترتبة على الخداع والتدليس في محاكم الأحوال الشخصية.

تمهيد:

تُعَدُّ ممارسات الخداع والتدليس في محاكم الأحوال الشخصية من القضايا التي تحمل تأثيرات اجتماعية عميقة، تتجاوز حدود الأفراد لتطال بنية الأسرة والمجتمع بأسره. فالتلاعب في هذه المحاكم لا يقتصر على الإضرار بحقوق الأطراف المعنية فحسب، بل يمتد ليُضعف الثقة في النظام القضائي ويُهدد استقرار الأسرة، التي تُعَدُّ النواة الأساسية للمجتمع. في هذا المطلب،

[٧٦] سيد احمد محمود احمد، الغش نحو القانون، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول يناير ٢٠٢٠، ص ١١٥.

[٧٧] محمد عبد الظاهر حسين، المسئولية المدنية للمحامي تجاة العميل، المكتبة القانونية، ١٩٩١هـ، ص ٤٣٧ وما بعدها.

سنستعرض في الفرع الأول تأثير هذه الممارسات على الأسرة والمجتمع، مسلطين الضوء على التداعيات السلبية التي قد تنجم عنها. ثم ننتقل في الفرع الثاني إلى مناقشة سبل الوقاية والمعالجة، مستعرضين الآليات والتدابير الممكنة للحد من هذه الظاهرة وحماية كيان الأسرة والمجتمع من آثارها الضارة.

الفرع الأول: تأثير هذه الممارسات على الأسرة والمجتمع.

تمهيد:

تُعَدُّ ممارسات الخداع والتدليس في محاكم الأحوال الشخصية من الظواهر السلبية التي تؤثر بشكل كبير على استقرار الأسرة وتماسك المجتمع. عند وقوع هذه الممارسات، يتأثر الطرف المتضرر نفسيًا واجتماعيًا، مما يؤدي إلى تفكك الأسرة وتداعيات سلبية على الأبناء والمجتمع ككل.

تفكك الأُسر وزيادة النزاعات العائلية.

يؤدي الطلاق بل والتفكك الأسري عمومًا إلى اختلال العديد من القيم التي يسعى المجتمع لترسيخها في أذهان وسلوكيات أفراده، مثل الترابط والتراحم والتعاون والتسامح والتكافل، وهي قيم جوهرية لتماسك المجتمع واستمراره. فالتفكك الأسري يُولِّد إحباطًا نفسيًا عميقًا لدى كل فرد من أفراد الأسرة المتفككة، مما يدفعهم إلى لوم المجتمع الذي لم يهيئ الظروف الملائمة للوقاية من هذا التفكك. هذا الشعور باللوم قد يتحول إلى رفض للقيم التي يدافع عنها المجتمع، مما يدفع الأفراد إلى التمرد عليها وعدم الالتزام بها كنوع من التعبير غير المعلن عن الاستياء. بل قد يتجاوز الأمر ذلك إلى نشر ثقافات دخيلة على المجتمع، مما يؤدي إلى تهميش القيم الحقيقية المرتبطة بالدين الإسلامي الحنيف، الذي جاء لتحقيق سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة[٧٨].

حيث يُعَدُّ التفكك الأسري من أبرز المعوقات التي تواجه التنمية المجتمعية، إذ تعتمد التنمية على وجود أسر متماسكة تؤدي وظائفها بشكل سليم، مما يُسهم في إنتاج أفراد إيجابيين قادرين على تحمل المسؤولية والمشاركة في رقي المجتمع وتطوره في مختلف المجالات. عند حدوث التفكك الأسري، يتشتت أفراد الأسرة وينشغل كل منهم بمشكلاته الشخصية، مما يعيقهم عن أداء مسؤولياتهم الاجتماعية. بدلاً من أن يكون الفرد عنصرًا منتجًا في المجتمع، يصبح محبطًا يحتاج

[٧٨] فكيه محمد جمعة محمد، التفكك الأسري وأثره على استقرار المجتمع، مجلة الشريعة والقانون، ع٣٥، ٢٠١٩، ص ٥٣٦.

إلى جهود لمساعدته في تجاوز تلك المشكلات، وهي جهود كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر حاجة.

يُعَدُّ التماسك الأسري الركيزة الأساسية التي تُسهم في توفير بيئة أسرية صحية وعلاقات سوية تُسهم في تنشئة الأبناء. فالأسرة المتماسكة توفر مناخًا إيجابيًا، حيث تُسهم العلاقة المتوافقة بين الوالدين في نمو شخصيات الأبناء بشكل متوازن. على النقيض، قد يؤدي التوتر الناتج عن العلاقات غير المتوافقة بين الوالدين إلى ظهور أنماط سلوكية غير سوية لدى الأبناء، مثل الغيرة والأنانية والخوف، وقد أشار ديفيد بورتبيكي إلى أن العوامل المؤدية إلى التماسك الأسري تتمثل في مدى تكامل الأسرة، والذي يشمل التكامل الوظيفي في الجوانب الصحية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والدينية، بالإضافة إلى قوة العلاقات العاطفية بين أعضاء الأسرة، والتوافق بين الزوجين، وأخيرًا مشاركة الأسرة في عملية اتخاذ القرارات[٧٩].

- **أنواع التفكك الأسري:**

قسم علماء الاجتماع والنفس التفكك الأسري إلى عدة أنواع هي:

(١) التفكك الأسري الكلي مثل طلاق، أو وفاة أحد الزوجين، أو كلاهما، أو الانتحار[٨٠].

(٢) التفكك الأسري الجزئي مثل حالات الانفصال المنقطع، وحالات الهجر المتقطع[٨١].

(٣) التفكك الأسري النفسي: الناتج عن حالات وجود خلافات مستمرة وانعدام الاحترام الآخرين والإدمان والكحول.

(٤) التفكك الأسري المادي: يحدث في حالة وفاة أحد الزوجين أو كلاهما، أو الطلاق، أو الهجر[٨٢].

---

[٧٩] أحمد محمد أحمد، عوامل ضعف التماسك الأسري وعلاقتها بالطلاق لدى المرأة العاملة من منظور خدمة الفرد، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، ع٥، ٢٠٢١، ص ١٢٦ وما بعدها.

[٨٠] حمزة جبايلي، الطلاق وآثاره على التفكك الأسري، في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع١٦، ٢٠١٨، ص ٥٠٩.

[٨١] ليلى أيديو، التفكك الأسري وأثره على البناء النفسي والشخصي للطفل، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع١١، ٢٠١٣، ص ٥٠.

[٨٢] أيمن عكرش، خالد أنور، دراسة مقارنة لظاهرة التفكك الأسري، المجلة الاجتماعية القومية، مج٥٢، ع٣، ٢٠١٥، ص ١٠٢.

(٥) التفكك الأسري الاجتماعي: الناتج عن الانفصال أو الطلاق، أو الفقر، أو الانشغال في الأعمال.

(٦) التفكك الأسري القانوني: الناتج عن انفصال الروابط الأسرية عن طريق الهجر أو الطلاق.

- **أسباب التفكك الأسري**

المشكلات الزوجية (الأسرية):

تعتبر المشكلات الزوجية أحد العوامل التي تضعف الروابط الأسرية، وفقا لبعض علماء الاجتماع هذه المشكلات قد تؤدي إلى اضطرابات في العلاقات الزوجية وعدم وضوح الأدوار بين الزوجين، مما يمكن أن يؤدي إلى شعورهم بالإحباط والفشل والغضب والنزاع.

الصراعات المتكررة:

تعتبر الصراعات المتكررة بين الزوجين من أكثر المشكلات شيوعا في الحياة الزوجية، وفقا لبعض علماء الاجتماع. هذه الصراعات قد تنشأ بسبب عدة عوامل مثل عدم التوافق بين الزوجين، وغياب التواصل الفعال، وعدم القدرة على حل المشكلات الزوجية.

وسائل التواصل الاجتماعي

رغم الفوائد التي تقدمها وسائل الاتصال الحديثة، مثل تسهيل الحياة وتوفير وسائل ترفيه، إلا أنها أصبحت عاملاً في تفكك الأسر في المجتمعات الحديثة الأفراد أصبحوا يستخدمون هذه الوسائل بشكل مفرط، حيث أصبحت تستهلك الكثير من وقتهم، مما أدى إلى تجاهل واجباتهم الأسرية البرامج التلفزيونية، خاصة الفضائية، أصبحت تقدم محتوى ضئيل وضار، وأصبحت الإثارة هي الهدف الرئيسي لجذب المشاهدين، مما أدى إلى نشوب خلافات في الأسر بسبب التعلق بما يعرض الإنترنت، وهي أحدث وسائل الاتصال، أدخلت على الأسرة في الفترة الأخيرة، ورغم الفوائد العديدة التي تقدمها، فإن السلبيات طغت على الإيجابيات بسبب سوء تعامل أفراد الأسرة مع هذه الخدمة العديد من الأزواج والأبناء أصبحوا يعانون من إدمان الإنترنت، حيث يقضون معظم وقتهم بعد العمل أو المدرسة أمام الهواتف النقالة، يتصفحون الإنترنت[٨٣].

الفقر والبطالة:

[٨٣] حذيفة عبود مهدي السامرائي، وسائل الاتصال الحديثة وتأثيرها على الأسرة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة سامراء، ٢٠١٣ ص ١٩ وما بعدها.

قد تؤثر الظروف الاقتصادية للمجتمع في كيان الأسرة، وقد تظهر بعض المشكلات بين أفراد الأسرة في حالة عدم الاتفاق بين الزوجين على تحديد المسؤول عن التصرف في ميزانية الأسرة الفقر والبطالة يمكن أن يؤديا إلى حدوث العديد من المشكلات الأسرية[٨٤].

عدم إشباع الاحتياجات العاطفية

يمكن أن ينشأ التفكك الأسري في حالة عدم قدرة أحد الطرفين على الإشباع العاطفي للطرف الآخر، أو عند وجود بعض الاضطرابات النفسية لدى أحد طرفي العلاقة الزوجية، أو حين يشعر أحد الطرفين أو كلاهما بعدم الرضا عن العلاقة الزوجية. البيوت المحطمة قد تؤثر في التكيف الانفعالي للأطفال وتعيق إشباع حاجاتهم الأساسية مثل الحب والشعور بالأمن.

- **آثار التفكك الأسري**

آثار التفكك على الزوجين:

تتميز الأسر التي تعاني من التفكك بوجود نزاعات زوجية متكررة تؤدي إلى تعكير العلاقات بين الزوجين وظهور سلوكيات غير طبيعية وشعور بالتعاسة الزوجية، مما يهدد الاستقرار الأسري والصحة النفسية لجميع أفراد الأسرة ينبع النزاع والخلاف من الزوجين الذين لا يتفقان على الحياة الزوجية بسبب عدم تحديد دور كل منهما بوضوح، وتفكك العلاقات بينهما مما يؤدي إلى شعور الزوجين بالإحباط والفشل والغضب والنزاع والخلاف[٨٥].

ويتجلى ذلك فيما بعد الطلاق فيما يخص رؤية أحد الطرفين لأبناه عند الطرف الآخر الممتلك للحضانة **وتطبيق ذلك بمنازعة أُثيرت أمام محكمة الأحوال الشخصية بتبوك** حيث تدور حيثيات القضية بدعوى أقامتها المدعية ضد المدعى عليه أمام محكمة الأحوال الشخصية بتبوك، حيث طالبت المدعية بتحديد حقها في زيارة ابنتيها، اللتين كانتا في حضانة المدعى عليه بعد طلاقهما، وأنها تسعى لرؤية أطفالها بشكل منظم، أقر المدعى عليه بصحة الوقائع ووافق على الصلح، بناءً على ذلك أصدرت المحكمة حكمها بعد مناقشة الطرفين، وتم تحديد زيارات الأطفال لوالدتهم وفقاً لما يلي: خلال أيام الدراسة، تكون الزيارة في الأسبوع الأول والثالث من كل شهر من عصر الخميس حتى عصر السبت، وخلال الإجازة الصيفية تكون الزيارة أسبوعاً كاملاً في الأسبوع الأول والثالث من كل شهر، وخلال الأعياد يقضي الأطفال اليوم الأول والثالث مع والدتهم من

---

[٨٤] علاء محمد ناجي، محمد شخير حمزة، الطلاق والتفكك الأسري الأسباب والأثار، مجلة البحوث والدراسات المعاصرة، مج١، ع٢، ٢٠٢٤، ص ٦١.

[٨٥] حمزة جبايلي، الطلاق وآثاره على التفكك الأسري، في المجتمع الجزائري، مرجع سابق، ص ٥١٠.

التاسعة صباحاً حتى الثانية عشرة ليلاً، المحكمة أقرت هذا الصلح وأمضته كحكم ملزم للطرفين، حيث أكدت على جواز الصلح بين المسلمين طالما لا يتضمن محاذير شرعية. يعكس الحكم حرص المحكمة على تحقيق التوازن بين حقوق الطرفين، مع التركيز على مصلحة الأطفال، مما يعزز من استقرارهم النفسي والاجتماعي، ويبرز دور القضاء في حل النزاعات الأسرية بطرق ودية تحترم الشريعة الإسلامية والقانون[٨٦].

آثار التفكك الأسري على الأطفال:

أظهرت العديد من الدراسات الاجتماعية أن الأطفال الذين ينشؤون في أسر مفككة تتسم بالنفور والكراهية بين أفرادها؛ يترسب في نفوسهم مشاعر الأنانية والكراهية تجاه الحياة والبشر، ويتجلى ذلك في الانحراف والتمرد على القيم والأنظمة والقوانين. بالإضافة إلى أن فقدان التماسك وتفكك الروابط الأسرية يؤدي إلى حرمان الأطفال من مشاعر الحب والاحترام والحنان والعاطفة أحد أولى المشكلات التي تواجه الأفراد في الأسر المفككة هو فقدان المأوى الذي كان يجمع شمل الأسرة، وهنا يحدث التشتت حيث يعيش الأطفال أو بعضهم مع أحد الوالدين والبعض الآخر مع الوالد الآخر، مما قد يدفع الأطفال في الأسرة المتفككة إلى أماكن أخرى قد لا تكون مناسبة للعيش في حياة مستقرة وخاصة الفتاة التي قد تصاب ببعض الأمراض النفسية نتيجة سوء المعاملة وفي بعض الحالات قد تكون الفتاة عرضة للانحراف بحثًا عن حل للمشكلة[٨٧].

تطبيق قضائي حيث ثار نزاع حول ذلك في محكمة الأحوال الشخصية حول نزاع حضانة أطفال بين والدين مطلقين، حيث رفع الأب دعوى أمام المحكمة الإدارية يطعن فيها على قرار نقل الحضانة إلى الأم والجدة، مستنداً إلى اتفاق سابق أبرم أمام محكمة الأحوال الشخصية تنازلت بموجبه الأم عن الحضانة لصالحه، وذكر الأب أن نقل الحضانة تم بناءً على إجراءات غير صحيحة وأنه المسؤول الشرعي عن رعاية الأطفال، ومن جانبها قدمت الجهة المدعى عليها تقارير وشهادات تؤكد تعرض الأطفال خلال حضانة الأب لإيذاء نفسي وجسدي، استناداً إلى تقارير من وحدة الحماية الاجتماعية، وفقاً للائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل، فإن الجهات المختصة يمكنها نقل حضانة الطفل فوراً للطرف الآخر أو أحد أقاربه في

---

[٨٦] دائرة الأحوال الشخصية الاولي بناء على الدعوي المقيدة برقم ٣٨٢٨٥٠٣٣، بتاريخ ١٤٣٨/٣/٢٦هـ..

[٨٧] علاء محمد ناجي، محمد شخير حمزة، الطلاق والتفكك الأسري الأسباب والأثار، مرجع سابق، ص ٦٢ وما بعدها.

حال ثبوت الإيذاء، مع إحالة القضية لاحقاً إلى المحكمة لإعادة النظر في الحضانة. استناداً إلى ذلك، أصدرت المحكمة الإدارية حكماً بعدم اختصاصها ولائياً بالنظر في القضية، مؤكدة أن الاختصاص ينعقد حصراً لمحكمة الأحوال الشخصية وفق المادة (٣٣) من نظام المرافعات الشرعية، التي تنص على أن قضايا الحضانة من اختصاصها. جاء الحكم انطلاقاً من مبدأ توزيع الاختصاص الولائي بين المحاكم، الذي يعد جزءاً من النظام العام، ما يعني أنه لا يمكن تجاوزه حتى لو لم يُثر من الأطراف. هذا الحكم يبرز حرص القضاء على ضمان التزام القضايا بمسارها القانوني الصحيح، مع التأكيد على أهمية حماية حقوق الأطفال وضمان مصلحتهم الفضلى كأولوية في قضايا الحضانة[٨٨].

آثار التفكك الأسري على قيم المجتمع وثقافته:

يؤكد العديد من الباحثين أن التفكك الأسري يسبب اختلالا في العديد من القيم التي يسعى المجتمع لغرسها في عقول وسلوكيات أفراده مثل الترابط والتراحم والتعاون والمسامحة ومساعدة المحتاج والوقوف معه في حالات الشدة وغيرها من القيم الإيجابية المهمة في تماسك المجتمع واستمراره. يحدث التفكك إحباطا نفسيا قوي التأثير في كل فرد من أفراد الأسرة المتفككة، قد يجعل بعضهم يوجه اللوم إلى المجتمع الذي لم يساعده على تهيئة الظروف التي تقي من التفكك الأسري الأمر قد يؤدي إلى خروج الفرد عليها وعدم الالتزام بها كنوع من السلوك المعبر عن عدم الرض غير المعلن كما قد يظهر الفرد نوعا من السلوك الثقافي المنافي لما هو متعارف عليه في مجتمعها كرد فعل لعدم الرضا عن المجتمع وثقافته[٨٩].

الفرع الثاني: سبل الوقاية والمعالجة.

تُعد مهنة المحاماة من الركائز الأساسية لتحقيق العدالة، حيث يُسهم المحامون بدور فعّال في الدفاع عن الحقوق والحريات، ولضمان نزاهة هذه المهنة؛ من الضروري تعزيز الرقابة على أداء المحامين وتفعيل العقوبات المناسبة عند الإخلال بالمعايير المهنية والأخلاقية، وتتجلى أهمية ذلك في حماية حقوق الموكلين، والحفاظ على سمعة المهنة، وضمان الثقة المتبادلة بين المحامين والمجتمع،

---

[٨٨] رقم القضية في المحكمة الإدارية ٢/٣٩٧٥/ق لعام ١٤٣٨هـ /رقم القضية في محكمة الاستئناف الإدارية ٢/٢٢٦٧/س لعام ١٤٣٩ تاريخ الجلسة ١٤٣٩/٦/١٧هـ.

[٨٩] فكيه محمد جمعة محمد، التفكك الأسري وأثره على استقرار المجتمع، مرجع سابق، ص ٥٣٦.

إن وجود آليات رقابية فعّالة وإجراءات تأديبية رادعة يُسهم في تحقيق التوازن المطلوب بين حرية ممارسة المهنة والمسؤولية المهنية، مما ينعكس إيجابًا على منظومة العدالة ككل.

تعزيز الرقابة على أداء المحامين وتفعيل العقوبات:

تُبرز المواد من التاسعة والعشرين إلى السابعة والثلاثين من نظام المحاماة السعودي أهمية تعزيز الرقابة على أداء المحامين وتفعيل العقوبات لضمان التزامهم بالمعايير المهنية والأخلاقية.

تنص المادة التاسعة والعشرون على شطب اسم المحامي من الجدول وإلغاء ترخيصه إذا صدر بحقه حكم بحد أو بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، كما تُحدد العقوبات التأديبية الأخرى، مثل الإنذار واللوم والإيقاف عن مزاولة المهنة لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وذلك للمخالفات التي لا ترقى إلى مستوى الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة[٩٠].

وتشير المادة الثلاثون آلية رفع الدعوى التأديبية ضد المحامي، حيث يُخول المدعي العام القيام بذلك من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب من وزير العدل أو أي محكمة أو ديوان المظالم، مما يُعزز من نظام الرقابة على أداء المحامين.

وتُبين المادة الحادية والثلاثون تشكيل لجنة التأديب بقرار من وزير العدل، والتي تتألف من قاضٍ واثنين من أهل الخبرة، أحدهما من فئة المحامين الذين أمضوا في ممارسة المهنة مدة لا تقل عن عشر سنوات، مما يضمن وجود خبرات متنوعة في عملية اتخاذ القرار التأديبي[٩١].

تُفصل المواد من الثانية والثلاثين إلى الخامسة والثلاثين الإجراءات المتعلقة بإبلاغ المحامي بالمخالفة المنسوبة إليه، وحقه في الاعتراض على القرارات الغيابية، وآثار الإيقاف عن مزاولة

---

[٩٠] حيث تنص المادة ٢٩ من نظام المحاماة السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٨) لعام ١٤٢٢هـ على أنه: " أولاً: يشطب اسم المحامي من الجدول ويلغى ترخيصه إذا حكم عليه بحد أو بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

ثانياً: مع عدم الإخلال بدعوى التعويض لمن لحقه ضرر أو أي دعوى أخرى، يعاقب كل محام يخالف أحكام هذا النظام أو لائحته التنفيذية أو يخل بواجباته المهنية أو يرتكب عملا ينال من شرف المهنة، بإحدى العقوبات الآتية:

أ – الإنذار. ب – اللوم. ج – الإيقاف عن مزاولة المهنة لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات. د – شطب الاسم من الجدول وإلغاء الترخيص.

[٩١] حيث تنص المادة ٣٠ من نظام المحاماة السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٨) لعام ١٤٢٢هـ على أنه: " يرفع المدعي العام الدعوى التأديبية على المحامي من تلقاء نفسه أو بناء على طلب وزير العدل أو أي محكمة أو ديوان المظالم، أو أي من اللجان المشار إليها في المادة الأولى من هذا النظام".

المهنة، بما في ذلك نقل اسمه من جدول المحامين الممارسين إلى غير الممارسين، وحظر فتح مكتبه طوال مدة الإيقاف. كما تُشير المادة السادسة والثلاثون إلى إمكانية إعادة قيد اسم المحامي في الجدول بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ قرار الشطب، مما يُتيح فرصة لإصلاح الوضع المهني للمحامي[٩٢].

وتُحدد المادة السابعة والثلاثون العقوبات المترتبة على انتحال صفة المحامي أو ممارسة المهنة بعد شطب الاسم من الجدول، والتي تشمل السجن لمدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تقل عن ثلاثين ألف ريال، أو بهما معًا، مما يُعزز من هيبة المهنة ويحمي المجتمع من الممارسات غير النظامية[٩٣].

بشكل عام، تُسهم هذه المواد في تعزيز الرقابة على أداء المحامين وتفعيل العقوبات المناسبة لضمان التزامهم بالمعايير المهنية والأخلاقية، مما ينعكس إيجابًا على سمعة المهنة وثقة المجتمع فيها.

تطوير برامج تدريبية للمحامين تركز على الأخلاقيات المهنية:

تُبرز الفقرة (٧) من المادة (١١) في اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة السعودي أهمية التزام المحامين المتدربين[٩٤]، بعد انتهاء فترة تدريبهم وبدء ممارستهم المستقلة للمهنة، بالمعايير الأخلاقية والمهنية المنصوص عليها في المواد (١٤)، (١٥)، و(١٧) من نظام المحاماة السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٨) لعام ١٤٢٢هـ. حيث تُركز هذه المواد على منع المحامي من قبول

---

[٩٢] أنظر المادة (٣٢-٣٥) من نظام المحاماة السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٨) لعام ١٤٢٢هـ.

[٩٣] حيث تنص المادة ٣٧ من نظام المحاماة السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٨) لعام ١٤٢٢هـ على أنه: " يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف ريال، أو بهما معا: أ – الشخص الذي انتحل صفة المحامي أو مارس مهنة المحاماة خلافا لأحكام هذا النظام. ب – المحامي الذي مارس مهنة المحاماة بعد شطب اسمه من جدول المحامين. ويتم توقيع هذه العقوبات من القضاء المختص".

[٩٤] حيث تنص فقرة ٧ من نص المادة ١١ من اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة الصادر بقرار الوزير رقم (٤٦٤٩) لعام ١٤٢٤هـ على أنه: " تسري أحكام المواد (١٤، ١٥، ١٧) على المتدرب لدى المحامي، إذا انتهت فترة التدريب، وزاول المهنة، في مكتب مستقل له ".

دعاوى أو تقديم استشارات ضد جهات كان يعمل لديها سابقًا إلا بعد مرور فترات زمنية محددة، وعدم تمثيل خصوم موكليه السابقين، والامتناع عن قبول الوكالة في قضايا أبدى فيها رأيه بصفته موظفًا أو خبيرًا.

وعليه لتعزيز فهم هذه الالتزامات وترسيخها؛ يصبح تطوير برامج تدريبية تركز على الأخلاقيات المهنية أمرًا ضروريًا. بحيث يجب أن تشمل هذه البرامج تعريف المتدربين بالقيود والضوابط المذكورة، وتوضيح أهمية الالتزام بها لحماية حقوق الأطراف المعنية والحفاظ على نزاهة المهنة. كما ينبغي أن تتضمن هذه البرامج دراسات حالة وتطبيقات عملية تساعد المحامين الجدد على التعامل مع المواقف التي قد تواجههم، مما يضمن تطبيقًا فعّالًا لهذه المواد في ممارساتهم المهنية المستقبلية.

الخـــاتمـــة:

تشكل ظاهرة الخداع والتدليس في مهنة المحاماة بمحاكم الأحوال الشخصية تحديًا حقيقيًا أمام تحقيق العدالة واستقرار الأسرة والمجتمع في المملكة العربية السعودية. وقد أظهرت الدراسة أن هذه الممارسات تنطوي على أبعاد قانونية واجتماعية خطيرة، حيث تؤدي إلى إضعاف الثقة بالنظام القضائي، وتعقيد النزاعات، وزيادة التفكك الأسري. كما أن ضعف الرقابة القانونية والأخلاقية يمثل عاملاً أساسيًا في انتشار هذه الممارسات، مما يستوجب التدخل الحازم لمعالجتها.

النتائـج:

١) تُعتبر مهنة المحاماة، شأنها شأن سائر المهن، عرضة لوجود بعض الأفراد الذين يمارسون أساليب الاحتيال والخداع، ويتحايلون على الأنظمة والقوانين بما يخالف الأخلاقيات المهنية والمعايير القانونية الراسخة.

٢) تشكِّل ممارسات الخداع والتدليس انتهاكًا جسيمًا يُؤثر سلبًا على سير العدالة، حيث تُسهم في تعطيل الفصل في الدعاوى القضائية وإطالة أمدها، بما يُفضي إلى زيادة التعقيدات الإجرائية وإعاقة تحقيق العدالة الناجزة.

٣) تتمظهر الأبعاد الاجتماعية للظاهرة في تفكك الروابط الأسرية وتصاعد حدة النزاعات العائلية، إلى جانب تراجع مستوى الثقة في المؤسسات القانونية وهشاشة مكانتها في الوعي المجتمعي.

٤)غياب الإطار التدريبي المنظم، إلى جانب عدم تفعيل العقوبات الرادعة، يسهم في تراخي بعض المحامين في الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية المقررة، مما يؤدي إلى إضعاف هيبة المهنة وتقويض الثقة في أداء المهن القانونية.

التوصيات:

١) تعديل المادة الثالثة عشرة من نظام المحاماة على أن تصبح : مع مراعاة ما ورد في المادة الثانية عشرة، للمحامي أن يسلك الطرق التي يراها مناسبة وفعالة في الدفاع عن موكله، بشرط ألا تتضمن هذه الطرق أي شكل من أشكال الكذب أو الغش أو الخداع أو التضليل، وأن تلتزم بأحكام الأنظمة وأخلاقيات المهنة، ولا تجوز مساءلته عما يورده في مرافعته كتابياً أو مشافهة مما يستلزمه حق الدفاع المشروع، طالما كان ذلك ضمن الحدود النظامية والأخلاقية المقررة.

٢) تعزيز الرقابة القانونية والأخلاقية على أداء المحامين من خلال إنشاء آليات رقابية متطورة وفعّالة، وتفعيل العقوبات الرادعة بحق المخالفين، بما يضمن الالتزام التام بأحكام الأنظمة ومعايير أخلاقيات المهنة.

٣) إعداد برامج تدريبية متخصصة تُعنى بتعزيز القيم الأخلاقية ومبادئ أخلاقيات المهنة، وإدراجها كمتطلب إلزامي ضمن مراحل التأهيل والترخيص لمزاولة مهنة المحاماة.

٤)إصلاح التشريعات المنظمة لمهنة المحاماة بما يضمن تعزيز البيئة النظامية وتشديد الرقابة على الممارسات المهنية، وذلك لمواجهة ومنع أي أعمال تتسم بالخداع أو التدليس أو مخالفة أخلاقيات المهنة.

قائمة المراجع:

أبو عبد الرحمن الفراهيدي، كتاب العين، منشورات دار الحلبي، ط١، (ج٣/٣١٢).

أبو محمد عبد الله ابن قدامة، المغني لابن قدامة، تحقيق: طه الزيني، مكتبة القاهرة، ١٩٦٩، (ج٤/١١٤).

أحمد ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، لبنان، ١٣٩٩هـ، (ج٢/٢٩٦).

أحمد أبو الوفا، المرافعات المدينة والتجارية، مطبعة دار المعارف، بيروت، ١٢٨.

أحمد السيد أبو الخير، ضوابط العدالة القضائية (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠١٣م، ص٧١٨ وما بعدها.

أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العفويات، القسم الخاص، دار النهضة العربية، ١٩٨٥، ص ٨٨٣.

أحمد محمد أحمد، عوامل ضعف التماسك الأسري وعلاقتها بالطلاق لدى المرأة العاملة من منظور خدمة الفرد، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، ع٥، ٢٠٢١، ص ١٢٦ وما بعدها.

أشرف جهاد وحيد، المسؤولية المدنية للمحامي عن الخطأ المدني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، ٢٠١٢م، ص ٢٦، و٢٨.

أيمن عكرش، خالد أنور، دراسة مقارنة لظاهرة التفكك الأسري، المجلة الاجتماعية القومية، مج٥٢، ع٣، ٢٠١٥، ص ١٠٢.

برجس خليل أحمد، مسؤولية المحامي المهنية، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، مج ٢، ٢٠٢١م، ص ٢٦٥ وما بعدها.

حذيفة عبود مهدي السامرائي، وسائل الاتصال الحديثة وتأثيرها على الأسرة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة سامراء، ٢٠١٣ ص ١٩ وما بعدها.

حسن صادق المرصفاوى، المرصفاوى في قانون العقوبات الخاص، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٨م، ص ٣٨١.

حمزة جبايلي، الطلاق وآثاره على التفكك الأسري، في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع١٦، ٢٠١٨، ص ٥٠٩.

حورية حلوي، ليلي جيلالي، الاخلاق المهنية وتأثيرها على الأداء الوظيفي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، ٢٠٢٢، ص ٨.

خديجة ستيتي، وهيبة عجابي، تنظيم مهنة المحاماة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٥، ص ٢٩.

ديماني قاسم، اخلاقيات المهنة، كلية القانون الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩، ص ٢.

راكان بن فهد الحربي، الأثر التشريعي لنظام الأحوال الشخصية في المملكة العربية السعودية (الحضانة أنموذجاً مجلة كلية الشريعة والقانون، ع ٣٥، ٢٠٢٣م، ص ١٩١ وما بعدها.

زهيرة حصباية، مهنة المحاماة وأخلاقياتها في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مج ٨، ع١، ٢٠٢٣م، ص ١٧٥٨ وما بعدها.

زين الدين أبو عبد الله الرازي، مختار الصحاح، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، ١٩٩٩، (ج١/٢٢٥).

سلام عبد الزهرة القيلاني، مفهوم التزام المحامي بعدم افشاء السر المهني، مجلة الحقوق والعلوم القانونية والسياسية، العدد ١، ٢٠١٧، ١٦٤.

سمير عبد السيد تناغو، مصادر الالتزام، مكتبة الوقاء القانونية، ٢٠٠٩م، ص ٥٨.

سيد احمد محمود احمد، الغش نحو القانون، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول يناير ٢٠٢٠، ص ١١٥.

صبرينة نحال، حمزة دراجي، المسئولية الاجتماعية والجنائية للمحامي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي تبسة، ٢٠٢٠، ص ٣٠.

عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ، ص١١٩.

عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٥٢م، ص ٣٤١ وما بعدها.

عبد العزيز بن سعد الدغيثر، اخلاقيات المحاماة والسلوك المهني للمحامين، ١٤٤٣، ص ١٠.

علا طاهر طاهر حسن، المحاماة لتحقيق سير العدالة، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع ٤٤، ٢٠٢٤م، ص ٣١٠٦.

علاء محمد ناجي، محمد شخير حمزة، الطلاق والتفكك الأسري الأسباب والأثار، مجلة البحوث والدراسات المعاصرة، مج١، ع٢، ٢٠٢٤، ص ٦١.

علي سيعدان، تنظيم مهنة المحاماة واخلاقيات المهنة في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، مجلد ٢، عدد ٣٩، ٢٠٠٢، ص ٨٨.

عمارة عمارة، استيعاد تطيق القانون الأجنبي للغش نحو القانون، جامعة محمد يوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٠، ص ٤.

فائق سليم هوير، مسئولية المحامي المدنية الناشئة عن إفشاء السر المهني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠٢٠، ص١٥.

فكيه محمد جمعة محمد، التفكك الأسري وأثره على استقرار المجتمع، مجلة الشريعة والقانون، ع٣٥، ٢٠١٩، ص ٥٣٦.

فهد بن علي بن عبدالله حقوق المحامي وواجباته المهنية في نظام المحاماة ولائحته التنفيذية وتطبيقاتها القضائية، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، مجلد ٥٣، عدد ١٩١، ٢٠١٩، ص ٥٨٧.

ليلى أيديو، التفكك الأسري وأثره على البناء النفسي والشخصي للطفل، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع١١، ٢٠١٣، ص ٥٠.

محمد الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، لبنان، ١٤١٢هـ، (ج١/٣٤).

محمد الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، لبنان، (ج٣/٣٤).

محمد بن عواد بن سعد، مسؤولية المحامي العقدية عن عقد التدريب على أعمال المحاماة (دراسة تحليلية)، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع٤٠، ٢٠٢٣م، ص ١١٩٧ وما بعدها.

محمد عبد الظاهر حسين، المسئولية المدنية للمحامي تجاة العميل، المكتبة القانونية، ١٩٩١هـ، ص ٤٣٧ وما بعدها.

محمد لبيب شنب، دروس في نظرية الالتزام، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية، ١٩٧٦-١٩٧٧م، ص ١٦٤.

مصطفي عبد الحميد عدوي، التدليس الإيجابي والكتمان التدليسي في القانون الإنجليزي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج٧، ع١٤، ١٩٩٨م، ص ٦٤ وما بعدها.

نحال صبرينة، دراجي حمزة، المسؤولية الاجتماعية والجنائية للمحامي (دراسة ميدانية حول المحامين المعتمدين بمدينة تبسة، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، ٢٠٢٠م، ص ١٠٥.